السراج الوقّاد

على

تطهير الاعتقاد

عن درن الإلحاد

للعلامة/

محمد بن إسماعيل بن صلاح بن الأمير الصنعاني

إعداد

د. عبد العزيز بن ريس الريس

المشرف العام على شبكة الإسلام العتيق

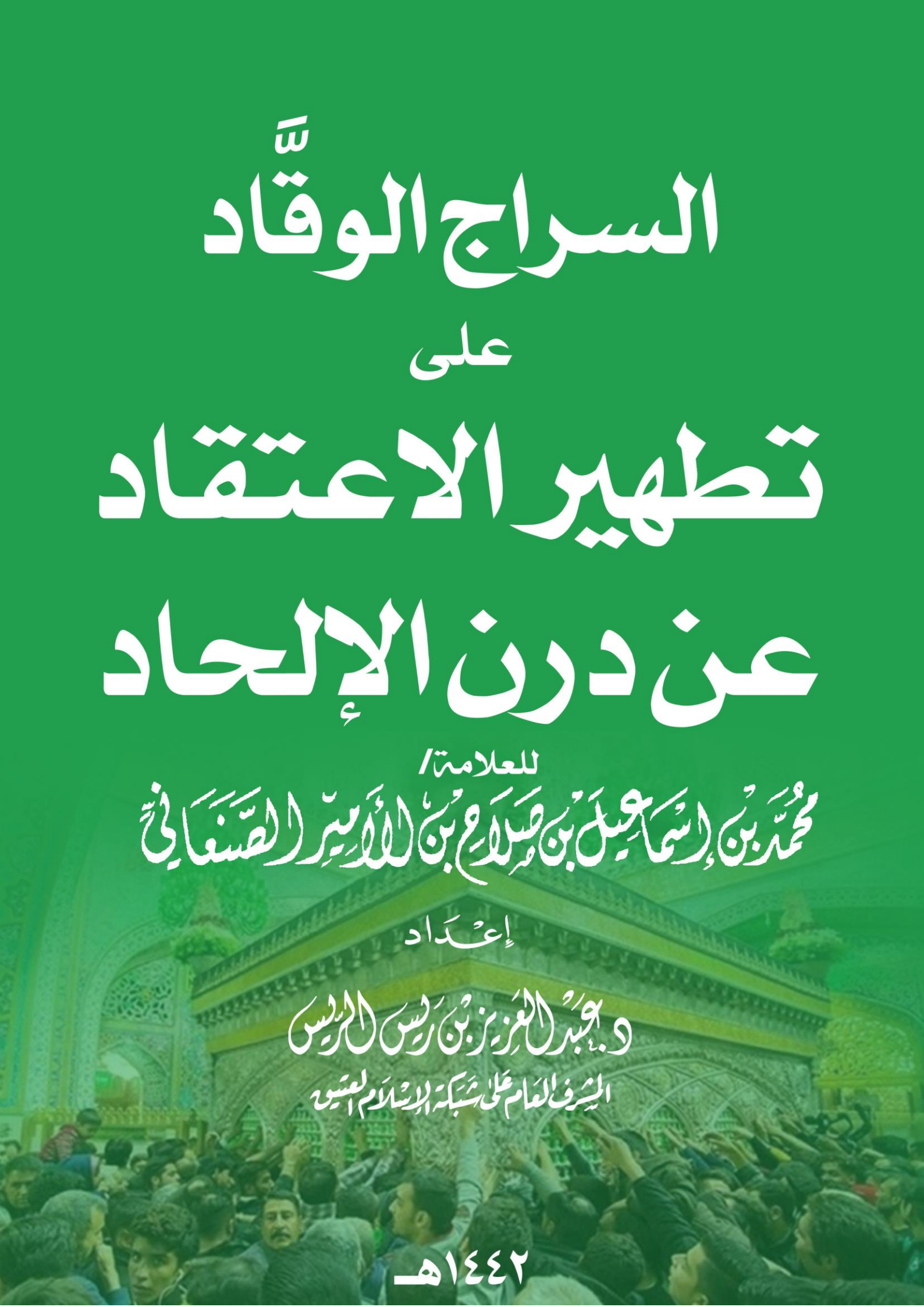

١٤٤٢هـ

المحتويات

مقدمة المؤلف..... ١

مقدمات قبل التعليق على المتن..... ٢

المقدمة الأولى: مميزات رسالة تطهير الاعتقاد..... ٢

المقدمة الثانية: تأثر الصنعاني بكتاب (كشف الشبهات)..... ٢

المقدمة الثالثة: الكلام عن ذم الصنعاني للشيخ محمد بن عبد الوهاب ٣

المقدمة الرابعة: ملاحظات على رسالة الصنعاني..... ٥

بداءة التعليق على المتن..... ٦

الرد على من أنكر وجود الشرك في نجد والدعوة بأنها مبالغة..... ٧

لا يكفي مجرد التلفُّظ بـ(لا إله إلا الله) ١٢

كيف جعل الصنعاني التوحيد قسمين مع إقراره بأن له أقسامًا ثلاثة؟ ١٣

الأنبياء أُرسلوا بتوحيد الألوهية لا الربوبية، وبيان خطأ بعض من يحارب الإلحاد ١٦

معنى العبادة..... ١٩

توحيد الربوبية يلزم منه الإقرار بتوحيد الألوهية..... ٢٧

متى يكون الرياء شركًا أصغر ومتى يكون أكبر..... ٢٨

التعبيد لغير الله كالتسمية بـ(عبد الحارث) ٢٩

معنى الشرك في قوله: ﴿فلما آتاهما صالحًا جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾ ٣٠

ملاحظات على حديث الأعمى..... ٣٣

من أساليب الشيطان: تغيير المسميات ٣٤
اشتراط التعظيم لأجل وصف العمل بأنه شرك خطأ قطعًا ٣٨
ملاحظة في كلام الصنعاني عن المتكلم بكلمة الكفر ٤٣
خطأ جعل الصنعاني من وقع في الشرك جهلًا كافرًا أصليًا ٤٥
حكم من يتساهل في الحلف بالله ولا يفعل ذلك عند حلفه بالأولياء ٤٨
حديث: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) ٥٣
كيف تقولون نحن مشركون ونحن نصلي ونصوم ونحج؟ ٥٥
كلام مُشكل في جعل التشبه بالكفار كفرًا ٥٥
قاعدة: حصول النتيجة لا يدل على صحة الوسيلة..... ٥٨
سكوت العلماء عن الإنكار لا يدل على صحة المنكر..... ٥٩
لا فرق بين الضرائب والمكوس..... ٦٠
قصة المحاريب الأربعة التي كانت بالمسجد الحرام..... ٦١
خطأ كلام الصنعاني في الإجماع ٦٥
الاستدلال بالأمور الدولية وجعلها دليلية ٧١
شجاعة الصنعاني في الدعوة إلى الله ٧٢
الفرق بين الكرامات والأحوال الشيطانية..... ٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد اطلعت على تفريغ لدورة علمية مختصرة في التعليق على رسالة (تطهير الاعتقاد عن درن الإلحاد) للعلامة محمد الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني -رحمه الله تعالى- قام بتفريغها بعض الإخوة ووضعوا لها فهرسًا، وأسميتها:

(**السراج الوقاد على تطهير الاعتقاد عن درن الإلحاد**)

أسأل الله أن يتقبلها وأن ينفع بها عبادة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الريس

المشرف العام على موقع الإسلام العتيق

http://islamancient.com

١٨ / ٧ / ١٤٤٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمات قبل التعليق على الرسالة:

المقدمة الأولى:

هذه الرسالة قوية في موضوعها وفيها من تقرير توحيد الإلهية وبيان الشرك التقرير القوي، فقد بنى الرسالة على أدلة قوية من الكتاب والسنة وذكر حججًا قوية ثم قدَّم الرسالة بقواعد مفيدة، أسأل الله أن يغفر للصنعاني وأن يجزيه خيرًا على هذه الرسالة المفيدة.

فلأجل هذا يحسن أن تُشرح هذه الرسالة في الأماكن والدول والمدن التي يكون عند أهلها موقفٌ من دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- فإنهم لو غُزوا بهذه الرسالة لحصل خير كثير، فإنهم إذا اقتنعوا بصحة ما فيها فإنهم سيقبلون ما جدده شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى-.

ومثل هذه الرسالة في موضوعها: (الدر النضيد) للعلامة الشوكاني -رحمه الله تعالى- وهي رسالة مفيدة في تقرير التوحيد، لذا من كان في دولة أو مكان وكأن لأهل هذه البلد موقفًا من دعوة شيخ الإسلام، فإنه لو شُرحت هذه الرسالة ورسالة (الدر النضيد) للشوكاني لأمكن أن يُغزى أولئك القوم وأن يُبيَّن لهم الهدى من كتب ومؤلفين ليس لهم موقف سلبي منهم.

المقدمة الثانية:

يظهر في هذه الرسالة التأثر بكتاب (كشف الشبهات) لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- فإنه قد اعتمد كثيرًا عليه، ولو تأملت هذه الرسالة لوجدت كثيرًا منها مأخوذًا من

كتاب (كشف الشبهات) بل فيها توافق في بعض ألفاظها وفي إيراد الأدلة وذكر الشبهة وجوابها، وهذا تمامًا مثل كتاب (الدر النضيد) فإنه في كثير منه قد تأثَّر ونقل من كتاب (التوحيد) لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، لذا تجده يوافقه حتى في ألفاظه في الحكم على الأحاديث، بل قد يحصل لشيخ الإسلام وهمٌ في عزو بعض الأحاديث فيقع في الوهم نفسه الشوكاني -رحمه الله تعالى- في كتابه (الدر النضيد).

المقدمة الثالثة:

العلامة الصنعاني معاصرٌ لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- بل قد وُلد قبله بأكثر من عشر سنوات، وقد تعاصرا سنين طويلة، والصنعاني ممن يسكن بلاد اليمن وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب يسكن بلاد نجد اليمامة، فلما بلغ الصنعاني -رحمه الله تعالى- ما قامت به الدعوة من تجديد التوحيد وغير ذلك فرح بهذه الدعوة وكتب قصيدة صدَّرها بقوله:

سلامي على نجدٍ ومن حلَّ في نجدٍ *** وإن كان تسليمي على البعد لا يُجدي

إلى آخر القصيدة، وهي قوية في مضمونة حسنة في لفظها.

وقبل الكلام على خلاف العلماء في تراجع الصنعاني عن هذه القصيدة فإن مما يُذكر أنه وفد إليه رجلان من أهل نجد فذكرا له أن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب على خلاف ما تظن، وهذان الرجلان عدوان لدعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، ثم إن العلماء في الأمصار قد استنكروا على الصنعاني دفاعه عن دعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب فاجتمعت عليه الأمور ثم قيل إنه رجع.

وبعد هذا تنازع العلماء في رجوع الصنعاني، وقد كتب العلامة ابن سحمان رسالة بعنوان: (تبرئة الشيخين) يعني بهما شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب والشيخ الصنعاني، وبيَّن أن الصنعاني لم يتراجع عن القصيدة، ولا يزال العلماء مختلفين هل تراجع أم لا، والذي يبدو لي -والله أعلم- أن الصنعاني لم يرجع؛ لأنه لا مُوجب للرجوع، فإن ما يُقرره في الكتاب هو الذي يُقرره شيخ الإسلام وهو الذي نقله خصومه عن شيخ الإسلام، بل إنه في كتابه (تطهير الاعتقاد) قد شدد في التكفير أكثر من شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب كما سيأتي في بعض المسائل.

ولا يهمني كثيرًا هل رجع أو لم يرجع وإنما يهمني ما يلي:

الأمر الأول: أنه سواء رجع في دفاعه وثنائه عن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب أو لم يرجع، فإنه لم يرجع عما قرره في هذا الكتاب، وهذا هو المهم وهو أنه لم يرجع عن دعوة التوحيد وتقرير ذلك بالأدلة والبراهين، فليس هناك فائدة كبيرة في بحث رجوعه أو عدم رجوعه.

الأمر الثاني: يقال لخصوم دعوة شيخ الإسلام التجديدية الذين يريدون أن يُثبتوا أن الصنعاني تراجع وفرحوا بذلك: على رسلكم، لنفرض أنه تراجع في الدفاع عن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، فإنه قرر في هذا الكتاب ما لا تُقرون به، بل توافق تمامًا مع شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتبه لاسيما في كتابه (كشف الشبهات)، فلذلك لا ينبغي لكم أن تفرحوا برجوعه لأن حقيقة الأمر أن الصنعاني ضدكم وليس معكم.

المقدمة الرابعة:

قرر الصنعاني في هذه الرسالة مسائل مفيدة، إلا أنه وقع في بعض الملاحظات -وسيأتي ذكرها- ومنها:

الملاحظة الأولى: أنه يرى أن من وقع في الشرك هو كافر أصلي، أي أنه يرى المسلم الذي وقع في الشرك جهلًا كافرًا أصليًا وهو لم يدخل الإسلام من حيث الأصل ولا يصح أن يُقال عنه مسلم.

وقد خالف الصنعاني في ذلك العلماء كما بيَّنه العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في كتابه (مصباح الظلام) وهو يرد على عثمان بن منصور التميمي، ويقول: إن من نسب إلى شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب أنه يقول إن المسلم الذي وقع في الشرك جهلًا هو كافر أصلي، هذا خطأ على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، بل لم يقل بهذا أحد من أهل العلم إلا الصنعاني.

الملاحظة الثانية: أنه جعل من تزيَّن بزيّ الكافرين مرتدًا! أي بمجرد التشبه يكون كافرًا، وهذا خطأ كما سيأتي بيانه.

الملاحظة الثالثة: أنه حمل حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- الذي أخرجه البخاري ومسلم: «من حلف باللات فليقل: لا إله إلا الله»، على أنه قد كفر، فيقول: لا إله إلا الله. حتى يرجع للإسلام، وهذا تشديد من الصنعاني وفهم أهل العلم على خلاف ذلك كما سيأتي.

إلا أن الرسالة مفيدة للغاية كما سترى، والرسالة واضحة وسأعلق فيها على بعض المهمات -إن شاء الله تعالى-.

قال العلامة الصنعاني -رحمه الله تعالى-:

بسم الله الرحمن الرحيم، وهو المستعان.

الحمد لله الذي لا يقبل توحيد ربوبيته من العباد حتى يُفردوه بتوحيد العبادة كلَّ الإفراد، فلا يتَّخذون له ندًّا، ولا يَدْعون معه أحدًا، ولا يتَّكلون إلاَّ عليه، ولا يَفزعون في كلِّ حال إلاَّ إليه، ولا يَدعونه بغير أسمائه الحسنى، ولا يتوصَّلون إليه بالشفعاء: {مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ}؟

وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له ربًّا ومعبودًا، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، الذي أمره أن يقول: {قُلْ لا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللهُ}، وكفى بالله شهيدًا، صلى الله عليه وعلى آله والتابعين له في السلامة من العيوب وتطهير القلوب، عن اعتقاد كلِّ شين يشوب.

وبعد:

فهذا (تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد) وجب عليَّ تأليفه، وتعيَّن عليَّ ترصيفه؛ لِمَا رأيته وعلمته يقينًا من اتخاذ العباد الأنداد في الأمصار والقرى وجميع البلاد، من اليمن والشام ومصر ونجد وتهامة وجميع ديار الإسلام، وهو الاعتقاد في القبور وفي الأحياء مِمَّن يدَّعي العلم بالمغيَّبات والمكاشفات، وهو من أهل الفجور، لا يَحضر للمسلمين مسجدًا، ولا يُرَى لله راكعًا ولا ساجدًا، ولا يَعرف السنَّةَ ولا الكتاب، ولا يَهاب البعثَ ولا الحساب.

فوجب عليَّ أن أنكر ما أوجب الله إنكارَه، ولا أكون من الذين يكتمون ما أوجب الله إظهاره.

فاعلم أنَّ ههنا أصولًا هي من قواعد الدِّين، ومِن أهم ما تجب معرفته على الموحِّدين:

الأصل الأول:

أنه قد عُلم من ضرورة الدين أن كل ما في القرآن فهو حق لا باطل، وصدق لا كذب، وهدى لا ضلالة، وعلم لا جهالة، ويقين لا شك فيه، فهذا الأصل أصلٌ لا يتمُّ إسلامُ أحد ولا إيمانه إلاَّ بالإقرار به، وهذا مُجمعٌ عليه لا خلاف فيه.

قوله: (وجب عليَّ تأليفه، وتعيَّن عليَّ ترصيفه) وذلك أن إنكار المنكر فرض عين على الأمة، قال تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير﴾، وهذا المنكر -وهو الشرك- قد التبس على العلماء فضلًا عن العامة، لذلك قال: **وجب عليَّ تأليفه**.

قوله: (لِمَا رأيته وعلمته يقينًا من اتخاذ العباد الأنداد في الأمصار والقرى وجميع البلاد، من اليمن والشام ومصر ونجد وتهامة وجميع ديار الإسلام، وهو الاعتقاد في القبور وفي الأحياء مِمَّن يدَّعي العلم بالمغيَّبات والمكاشفات) هذا فيه أن الشرك كان شائعًا في العالم الإسلامي ومن ذلك نجد، فمحاولة بعض الناس أن يقول إن شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب قد بالغ في نسبة الشرك في نجد، وأن هذه مبالغة منه وأن الناس في نجد كانوا إذا كتبوا وصاياهم قالوا: نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ...إلى غير ذلك، فزعموا أن شيخ الإسلام قد بالغ في هذا.

وهؤلاء مخطئون قطعًا، ومما يدل على أن شيخ الإسلام لم يُبالغ أمور:

الأمر الأول: أن الثقات نقلوا بأن الشرك كان موجودًا في نجد، وخبر الثقة مقبول، وممن قرر هذا وقرر انتشاره شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، بل والإمام عبد العزيز بن الإمام محمد بن

سعود، وهو الحاكم الثاني للدولة السعودية الأولى، ذكر أنهم كانوا على الشرك وأن الله هداهم بشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، كما في المجلد الأول من (الدرر السنية).

بل كان هناك عالم كبير وكان قاضيًا، وهو الشيخ عبد الله بن عيسى، وكان من أميز العلماء ومع ذلك هداه الله بدعوة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وقال: وقد كنا على الشرك حتى بصَّرنا الله بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

الأمر الثاني: أن العلماء الثقات في العالم العربي قد أقروا بوجود الشرك في نجد، ومن ذلك الصنعاني في كلامه هذا، والشوكاني في كتابه (البدر الطالع)، بل قال الشوكاني: وكان يوجد من الأعراب من يُنكر البعث والنشور. وقد ذكر هذا شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب نفسه كما في (الدرر السنية).

الأمر الثالث: أن المؤرخين المستشرقين قد أقرَّوا بوجود الشرك حتى في العالم الإسلامي ومنها نجد، وقد تُرجمت بعض كتبهم.

الأمر الرابع: أن الشرك قرين الجهل، فإذا كان الشرك موجودًا في الشام ومصر واليمن والعراقين والحجاز، مع أن العلم في بلادهم أظهر من نجد، فوجود الشرك في نجد من باب أولى.

الأمر الخامس: أن غاية ما اعتمد من يُنكر وجود الشرك في نجد أنه يقول: إنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله. وهذا ليس محل النزاع، فالجميع مُقر أنهم كانوا يُرددون "لا إله إلا الله"، بل جميع من في العالم الإسلامي يُرددون "لا إله إلا الله" ومع ذلك يذبحون لغير الله،

كما بيَّن هذا شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتابه (كشف الشبهات) و(القواعد الأربعة)، فهم يُرددون "لا إله إلا الله" لكنهم لا يعلمون أن مقتضاها ألا يُشركوا.

فإذن القول بعدم وجود الشرك في نجد خطأ ومبالغة، وقد يكون دافع بعضهم العنصرية، ومنهم من يكون دافعه الجهل -عافاني الله وإياكم-.

قوله: (**الأصل الأول: أنه قد عُلم من ضرورة الدين أن كل ما في القرآن فهو حق لا باطل، وصدق لا كذب، وهدى لا ضلالة، وعلم لا جهالة، ويقين لا شك فيه، فهذا الأصل أصلٌ لا يتمُّ إسلامُ أحد ولا إيمانه إلاَّ بالإقرار به، وهذا مُجمعٌ عليه لا خلاف فيه**).

والأدلة كثيرة على هذا، بل سمى الله القرآن علمًا وسمى الوحي علمًا، قال تعالى: ﴿ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم﴾ فإذن ما يُخالفه فهو الجهل، وقال تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾.

قال -رحمه الله تعالى-:

الأصل الثاني

أنَّ رسلَ الله وأنبياءه ـ من أوَّلهم إلى آخرهم ـ بُعثوا لدعاء العباد إلى توحيد الله بتوحيد العبادة، فكلُّ رسول أوَّل ما يَقرَع به أسماعَ قومِه قوله: {ياقَوْمِ اعْبُدُوا اللهَّ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}، {أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَّ}، {أَنِ اعْبُدُوا اللهَّ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ}، وهذا هو الذي تضمَّنه قول (لا إله إلاَّ الله) فإنَّما دَعَت الرسلُ أممَها إلى قول هذه الكلمة واعتقاد معناها، لا مجرَّد قولها باللسان، ومعناها: هو إفراد الله بالإلهية والعبادة، والنفي لِما يُعبد من دونه والبراءة منه، وهذا الأصل لا مرية فيما تضمَّنه، ولا شكَّ فيه، وفي أنَّه لا يتم إيمانُ أحد حتى يعلمه ويحققه.

الأصل الثالث

أنَّ التوحيد قسمان:

القسم الأول: توحيد الربوبية والخالقية والرَّازقية ونحوها، ومعناه: أنَّ الله وحده هو الخالق للعالَم، وهو الرَّبُّ لهم والرازق لهم، وهذا لا ينكره المشركون ولا يجعلون لله فيه شريكًا، بل هم مُقرُّون به، كما سيأتي في الأصل الرابع.

والقسم الثاني: توحيد العبادة، ومعناه: إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات الآتي بيانها، فهذا هو الذي جعلوا لله فيه شركاء، ولفظ الشريك يُشعر بالإقرار بالله تعالى.

فالرسل عليهم السلام بُعثوا لتقرير الأول ودعاء المشركين إلى الثاني، مثل قولهم في خطاب المشركين: [١٤: ١٠] ١ {أَفِي اللهَّ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}،

[٣٥: ٣] {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهَّ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ}، ونهيهم عن شرك العبادة، ولذا قال الله تعالى: [١٦: ٣٦] {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللهَّ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}، أي: قائلين لأممهم أنِ اعبدوا الله، فأفاد بقوله: {فِي كُلِّ أُمَّةٍ} أنَّ جميع الأمم لم تُرسل إليهم الرسل وتُبعث إلاَّ لطلب توحيد العبادة، لا للتعريف بأنَّ الله هو الخالق للعالَم، وأنَّه ربُّ السموات والأرض، فإنَّهم مقرُّون بهذا.

ولهذا لم ترد الآيات فيه ـ في الغالب ـ إلاَّ بصيغة استفهام التقرير، نحو: [٣٥: ٣] {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهَّ}؟ [١٦: ٧] {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ}؟ [١٤: ١٠] {أَفِي اللهَّ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}؟ [٦: ١٤] {أَغَيْرَ اللهَّ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ}؟ [٣١: ١١] {هَذَا خَلْقُ اللهَّ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ}؟ [٤٦: ٤] {أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ}؟ استفهام تقرير لهم لأنهم به مقرُّون.

وبهذا تعرف أنَّ المشركين لم يتخذوا الأصنام والأوثان ولم يعبدوها، ولم يتخذوا المسيح وأمَّه، ولم يتخذوا الملائكة شركاءَ لله تعالى، لأجل أنَّهم أشركوهم في خلق السموات والأرض، وفي خلق أنفسهم؛ بل اتخذوهم لأنَّهم يقرِّبونهم إلى الله زلفى، كما قالوه، فهم مقرُّون بالله في نفس كلمات كفرهم، وأنَّهم شفعاء عند الله، قال الله تعالى: [١٠: ١٨] {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهَّ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهَّ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَّ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}، فجعل الله تعالى اتِّخاذهم للشفعاء شركًا، ونزَّه نفسَه عنه؛ لأنَّه لا يشفع عنده أحدٌ إلاَّ بإذنه، فكيف يُثبتون شفعاءَ لهم لَم يأذن الله لهم في شفاعة، ولا هم أهل لها، ولا يغنون عنهم من الله شيئا؟!

وقد تقدَّم في الفصل الثاني من المقدمة بيان أقسام التوحيد بالاستقراء لنصوص الكتاب والسنة، وأنَّ توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، والمعنى أنَّ مَن أقرَّ بالربوبية يلزمه أن يقرَّ بالألوهية، وأنَّ توحيد الألوهية متضمِّنٌ لتوحيد الربوبية، والمعنى أنَّ من عَبَد اللهَ وحده فهو مقرٌّ بأنَّ الله هو الخالق وحده المحيي المميت وحده.

قوله: (**{أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ}، وهذا هو الذي تضمَّنه قول (لا إله إلاَّ الله) فإنَّما دَعَت الرسلُ أممَها إلى قول هذه الكلمة واعتقاد معناها، لا مجرَّد قولها باللسان**) وهذا مهم، فلا يكفي أن يُقال "لا إله إلا الله" باللسان فقط، لابد مع ذلك أن يُعتقد معناها وإلا لم تنفع، فهي لا تنفع إلا بشروطها، ومن قال إنها تنفع بلا شروط فمقتضى قوله كفر، ومقتضى قوله أن يكون المنافقون مؤمنين، والله تعالى يقول عنهم: ﴿إذا جاءك المنافقون . قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾، ويقول: ﴿إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار﴾.

فإذن هي مُقيَّدة بالقيود الثقال كما بيَّنت ذلك السنة النبوية كما روى مسلم عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة»، فذكر العلم، ومفهوم المخالفة: إن لم يعلم فلا يدخل الجنة، وكما ثبت في مسلم عن أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه، فبشره بالجنة».

وكما ثبت في الصحيحين من حديث عتبان أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله»، إلى غير ذلك من الأدلة.

لذا مما حققه شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتابه (ثلاثة الأصول) وفي غيره، أن لكلمة التوحيد "لا إله إلا الله" ركنين:

الركن الأول: النفي.

الركن الثاني: الإثبات.

كما جاء بذلك القرآن: ﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى﴾، وهذا نفي وإثبات، وقال تعالى: ﴿وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني﴾ وهذا نفي وإثبات.

قوله: (**والقسم الثاني: توحيد العبادة، ومعناه: إفراد الله وحده بجميع أنواع العبادات الآتي بيانها، فهذا هو الذي جعلوا لله فيه شركاء، ولفظ الشريك يُشعر بالإقرار بالله تعالى**) الشريك يُشعر بالإقرار لأنه عبد الله وغيره فهو يُقر بوجود الله، فهم لم يُنازعوا في توحيد الربوبية وإنما نازعوا في توحيد الإلهية.

فإن قيل: كيف جعل الصنعاني التوحيد قسمين مع أن المقرر والذي حققه شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره أن التوحيد أقسام ثلاثة؟ كما ذكر هذا ابن بطة في (الإبانة الكبرى)، وأشار له ابن جرير في تفسيره، وابن منده، وغيرهم من أهل العلم؟

يقال: الجواب على هذا بأحد أمرين:

الأمر الأول: أن الصنعاني اختصر وأرجع توحيد الأسماء والصفات إلى توحيد الربوبية، لأن توحيد الأسماء والصفات ما بين شيء متعلق بالله أو بفعل من أفعاله سبحانه وتعالى، وهو شبيه بتقسيم ابن القيم لما قال: التوحيد قسمان، المعرفة والإثبات ويدخل فيه توحيد الربوبية والأسماء والصفات، والثاني القصد والطلب، وهو توحيد الألوهية، وقد ذكر هذا في نونيته وغيرها.

الأمر الثاني: أنه ركز على هذين التوحيدين لأنه مقصوده في هذه الرسالة، وليس مقصوده الكلام على توحيد الأسماء والصفات فإن كفار قريش مقرون بالأسماء والصفات، إلا اسم الرحمن على خلاف بينهم، أما الصفات فهم مقرون بذلك كما يقول ابن تيمية في (الحموية): لا يُعرف عن أحد من العرب أنه أنكر صفةً قط.

قوله: (**أنَّ جميع الأمم لم تُرسل إليهم الرسل وتُبعث إلاَّ لطلب توحيد العبادة، لا للتعريف بأنَّ الله هو الخالق للعالَم، وأنَّه ربُّ السموات والأرض، فإنَّهم مقرُّون بهذا. ولهذا لم ترد الآيات فيه ـ في الغالب ـ إلاَّ بصيغة استفهام التقرير**) المراد باستفهام التقرير أن يُذكرهم بما هم مُقرون به لشيء آخر، قال سبحانه: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ هذا استفهام تقرير، وفرق بين استفهام التقرير والاستفهام الإنكاري، فإن الاستفهام الإنكاري يُذكر لأجل الإنكار، كما قال: ﴿أفعصيت أمري﴾ على وجه الإنكار.

قال -رحمه الله تعالى-:

الأصل الرابع

أنَّ المشركين الذين بعث اللهُ الرسلَ إليهم مقرُّون أنَّ الله خالقُهم [٤٣: ٨٧] {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ}، وأنَّه هو الذي خلق السموات والأرض [٤٣: ٩] {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ}، وأنَّه الرزَّاق الذي يُخرج الحيَّ من الميِّت ويُخرج الميِّتَ من الحي، وأنَّه الذي يُدبِّرُ الأمرَ من السماء إلى الأرض، وأنَّه الذي يَملك السمعَ والأبصار والأفئدة، [١٠: ٣١] {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللهُ فَقُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ}، [٢٣: ٨٤ ـ ٨٩] {قُلْ لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ للهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ للهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ للهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ}؟

وهذا فرعونُ مع غلُوِّه في كفره ودعواه أقبح دعوى ونطقه بالكلمة الشنعاء، يقول الله في حقِّه حاكيًا عن موسى عليه السلام: [١٧: ١٠٢] {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ}، وقال إبليس: [٥٩: ١٦] {إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ}، وقال: [١٧: ٣٩] {رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي}، وقال: [١٥: ٣٦] {رَبِّ فَأَنْظِرْنِي}، وكلُّ مشرك مُقر بأنَّ الله خالقُه وخالق السموات والأرض وربُّهن وربُّ ما فيهنَّ ورازقُهم، ولهذا احتجَّ عليهم الرسل بقولهم: [١٦: ١٧] {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ}، وبقولهم: [٢٢: ٧٢] {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ}، والمشركون مقرُّون بذلك ولا ينكرونه.

الأصل الخامس

أنَّ العبادة أقصى باب الخضوع والتذلل، ولم تُستعمل إلاَّ في الخضوع لله؛ لأنَّه مُولي أعظم النِّعم، وكان لذلك حقيقًا بأقصى غاية الخضوع، كما في (الكشاف).

ثمَّ إنَّ رأسَ العبادة وأساسَها التوحيدُ لله الذي تفيده كلمته التي إليها دعت جميع الرسل، وهي قول (لا إله إلاَّ الله)، والمراد اعتقاد معناها والعمل بمقتضاها، لا مجرَّد قولها باللسان، ومعناها: إفراد الله بالعبادة والإلهية، والنفي والبراءة من كلِّ معبود دونه، وقد علم الكفار هذا المعنى؛ لأنَّهم أهلُ اللسان العربي، فقالوا: [٥: ٣٨] {أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ}.

قوله: (وهذا فرعونُ مع غلُوِّه في كفره ودعواه أقبح دعوى ونطقه بالكلمة الشنعاء، يقول الله في حقِّه حاكيًا عن موسى عليه السلام: [١٧: ١٠٢] {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ}، وقال إبليس: [٥٩: ١٦] {إِنِّي أَخَافُ اللهَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ}، وقال: [١٧: ٣٩] {رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي}، وقال: [١٥: ٣٦] {رَبِّ فَأَنْظِرْنِي}) وكلمة فرعون الشنيعة هي قوله: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾، وفي هذه الآيات أن فرعون وإبليس مُقران بتوحيد الربوبية، فكفار قريش من باب أولى، فلذلك الأنبياء لم يُرسلوا لأجل توحيد الربوبية لأن المخالفين مقرون به.

قوله: (وكلُّ مشرك مُقر بأنَّ الله خالقُه وخالق السموات والأرض وربُّهن وربُّ ما فيهنَّ ورازقُهم، ولهذا احتجَّ عليهم الرسل بقولهم: [١٦: ١٧] {أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لا يَخْلُقُ}، وبقولهم: [٢٢: ٧٢] {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهَّ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ}، والمشركون مقرُّون

بذلك ولا ينكرونه) وفائدة هذا الأصل أن الرسل لم يُرسلوا بتوحيد الربوبية، فإذن لا ينبغي الانشغال به وإنما يُنشغل بتوحيد الألوهية.

وبهذا تعرف خطأ من غلا في مناقشة الملحدين في هذا الزمن، فاشتغل بتوحيد الربوبية عن توحيد الألوهية، ثم زاد الخطأ خطأ بأن حاول أن يُقرر وجود الله عن طريق علم المنطق وعلم الكلام، ثم زاد الخطأ خطأ بأن جعل هذا مصيدةً لأفكار وحزبيات دخيلة باسم مواجهة الإلحاد وغير ذلك، كما يقوم على هذا جماعة ممن اشتهروا بهذا الأمر، ومصيبتهم الكبرى أنهم اشتغلوا بتوحيد الربوبية دون الألوهية، والمصيبة الثانية أنهم أرادوا أن يُعالجوا ذلك بعلم المنطق وعلم الكلام، والناس ولله الحمد قد هجروا علم الكلام بقوة دعوة السنة، فهؤلاء يريدون أن يُرجعوا علم الكلام وأن يُفسدوا الناس بهذا العلم.

فينبغي الحذر منهم وألا يُغتر بدعوى محاربة الإلحاد، ولا شك أن مواجهة الإلحاد مهم ولابد منه، لكن لا ينبغي أن يُبالغ في هذا ولا أن تُسلك الطرق غير الشرعية ولا أن نجعل غيرنا يفتننا ويجعل ذلك مصيدة في فتنة الناس بحجة مواجهة الملاحدة ومنكري وجود الله، كما يفعل هذا رجل اسمه أحمد السيد وله في ذلك رسائل وقنوات في التليقرام وغيره بترتيبات، ورجل آخر يُقال له العجيري، وهم جماعة مجتمعون على مثل هذا، فأرجو أن ينتبه أهل السنة وألا يُفتنوا، فإنه لما قويَ المعتزلة واجههم الأشاعرة، لكن الأشاعرة واجهوا المعتزلة بطريقة غير شرعية وفُتن بعض أهل السنة وأثنوا على بعض الأشاعرة بحجة أنهم يحاربون ويواجهون المعتزلة، فكانت النتيجة أن ضعُف الاعتزال لكن انتشر المذهب البدعي الأشعري.

فلذلك مما يُقرره الإمام أحمد ويذكره ابن تيمية كثيرًا كما في شرح حديث النزول، وفي (الأصفهانية) وكما في (مجموع الفتاوى): الباطل لا يُرد بالباطل، بل الباطل يُرد بالحق، ﴿بل

نقذف بالحق على الباطل فيدمغه﴾، لكن كثيرًا من الناس عاطفي وإذا رأى من يواجه الإلحاد وغيره انبهر بهم، بل إن العجيري ناظر شابًا عنده أفكار وهو يقول لست ملحدًا، فأخذ العجيري يُناظره بعلم الكلام وعلم المنطق، يقول: هذا الأمر نقيضان أو ضدان ...؟ إلى غير ذلك، وهذا الشاب لا يعلم هذه المسائل وهو سطحي جدًا، وصحيح أن العجيري كسر هذا الشاب السطحي -وهذا مما أشهره- لكن المصيبة كالتالي:

أن الشباب الذين أُعجبوا بالعجيري سيذهبون ويدرسون علم الكلام والمنطق حتى يكون عندهم هذه القوة، ثم المخالفون للعجيري علموا أنهم أُتوا من جهة عدم ضبطهم لهذا العلم فيجتهدوا ليتعمقوا في دراسة علم الكلام، فيرجع علم الكلام بعد ضعفه وكسره، فينبغي أن نكون حذرين وألا نغتر وألا يُعاد الأمر نفسه، فقد اغتر بعض أهل السنة بالأشاعرة وكان نتيجة ذلك أن التمشعر شاع وانتشر.

ومما ذكر الذهبي في (السير) وذكره غيره، أن الإمام الدارقطني -رحمه الله تعالى- لما قابل أبا بكر الباقلاني -والباقلاني من كبار الأشاعرة- قبَّل الدارقطني ما بين عيني الباقلاني وأثنى عليه ثناءً شديدًا، والدارقطني إمام في زمانه، وكان معه أبو ذر الهروي راوية صحيح البخاري، فسأله أبو ذر: من هذا؟ قال: هذا الذي نصر أصول الدين. أي رد على المعتزلة وعلى غيرهم، فلزمه أبو ذر الهروي فأخذ عن أبي بكر الباقلاني الأشعرية وعلم الكلام، فأصبح أبو ذر الهروي راوية صحيح البخاري وسكن مكة أو قريبًا منها، وصار يفد الناس إليه شرقًا وغربًا، فوفد عليه أهل المغرب -يشمل تونس والجزائر والمغرب المعروف اليوم- فرووا عنه صحيح البخاري، وكل من يروي عنه صحيح البخاري يأخذ معه الاعتقاد الأشعري، فدخلت الأشعرية بلاد المغرب بعد أن

كان أهل المغرب محاربين لها، بسبب رواية صحيح البخاري، فينبغي أن نأخذ العبرة، وكما روى الإمام مسلم عن ابن مسعود أنه قال: "السعيد من وُعظ بغيره".

قوله: (**ثمَّ إنَّ رأسَ العبادة وأساسَها التوحيدُ لله الذي تفيده كلمته التي إليها دعت جميع الرسل، وهي قول (لا إله إلاَّ الله)، والمراد اعتقاد معناها والعمل بمقتضاها، لا مجرَّد قولها باللسان، ومعناها: إفراد الله بالعبادة والإلهية، والنفي والبراءة من كلِّ معبود دونه، وقد علم الكفار هذا المعنى؛ لأنَّهم أهلُ اللسان العربي، فقالوا: [ص: ٣٨] {أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ}**).

ومن لطيف ما ذكر شيخ الإسلام كما في (كشف الشبهات) في بيان معنى العبادة أنه يقال: ذبحكم هذا عبادة، ودعاؤكم عبادة، فإن قال قائل: ليس عبادة! يقول الشيخ: سله ما العبادة؟ فإن أجاب وأصاب الحمد لله، فإن أخطأ يُعلم، ثم يُقال له: أنت إذا ذبحت لله ودعوت الله، هل تتعبد الله بذلك وترجو الأجر؟ قال: نعم. فيقال: إذن هي عبادة، فهذا الذي ترجو أجره إذا فعلته لغير الله وقعت في الشرك.

لذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى): وكل ما يُرجى ثوابه فهو عبادة. فلذلك من الشبهات العظيمة أنهم يقولون: نحن نوافقكم أن العبادة لله وحده لكن فعلنا هذا ليس عبادة. فتسأله: هذا الفعل إذا فعلته لله هل تُثاب عليه وترجو الأجر منه وتقول فلان عابد؟ قال: بلى. فيقال: هو أيضًا عبادة وصرفه لغير الله شرك، ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾.

وهناك أصل سادس لو قدَّر الله وذكره الصنعاني لكان مفيدًا، وهو أن المعركة مع المشركين المتأخرين في شرك الوسائط، ومعنى شرك الوسائط أنهم يقولون: نحن ندعوهم ونستغيث بهم

ونذبح لهم لا لذواتهم وإنما ليكونوا وسطاء لنا عند الله، فنحن مذنبون ومقصرون ولسنا أهلًا لأن نُقبل على الله فلذلك نجعل هؤلاء وسائط لنا.

وقد بيَّن الله في القرآن أن هذا هو عين شرك كفار قريش، قال الله عنهم: ﴿ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى﴾ وقال: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا يضرهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾ وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) الإجماع على أن شرك الوسائط شرك أكبر، ونقل كلامه البهوتي في (كشاف القناع) وابن مفلح، والشيخ سليمان بن عبد الله في (تيسير العزيز الحميد) ونقله غيرهم مُقرين بهذا الإجماع.

قال -رحمه الله تعالى-:

فصل

إذا عرفتَ هذه الأصول فاعلم أنَّ الله تعالى جعل العبادة له أنواعًا:

اعتقادية: وهي أساسُها، وذلك أن يعتقد أنَّه الربُّ الواحد الأحدُ الذي له الخلق والأمر، وبيده النفع والضر، وأنَّه الذي لا شريك له، ولا يشفع عنده أحد إلاَّ بإذنه، وأنَّه لا معبود بحق غيره، وغير ذلك من لوازم الإلَهية.

ومنها لفظية: وهي النطق بكلمة التوحيد، فمَن اعتقد ما ذكر ولَم ينطق بها لم يحقن دمه ولا ماله، وكان كإبليس، فإنَّه يعتقد التوحيدَ، بل ويُقرُّ به كما أسلفناه عنه، إلاَّ أنَّه لم يَمتثل أمرَ الله بالسجود فكفر، ومَن نطق بها ولَم يعتقد حقن ماله ودمه وحسابه على الله، وحكمُه حكم المنافقين.

وبدنية: كالقيام والركوع والسجود في الصلاة، ومنها الصوم وأفعال الحج والطواف. ومالية: كإخراج جزء من المال امتثالًا لِمَا أمر الله تعالى به، وأنواع الواجبات والمندوبات في الأموال والأبدان والأفعال والأقوال كثيرة، لكن هذه أمهاتها.

وإذا تقرَّرت هذه الأمور، فاعلم أنَّ الله تعالى بعث الأنبياءَ عليهم الصلاة والسلام مِن أولهم إلى آخرهم يَدعون العبادَ إلى إفراد الله تعالى بالعبادة، لاَ إلى إثبات أنَّه خَلَقَهم ونحوه، إذ هم مقرُّون بذلك، كما قرَّرناه وكرَّرناه، ولذا قالوا [٧: ٦٩] {أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللهَّ وَحْدَهُ}، أي: لنفردَه بالعبادة ونخصَّه بها من دون آلهتنا، فلم ينكروا إلاَّ طلب الرسل منهم إفراد العبادة لله، ولم ينكروا الله تعالى، ولا قالوا إنَّه لا يُعبد، بل أقرُّوا بأنَّه يُعبد، وأنكروا كونه يُفردُ بالعبادة، فعبدوا مع الله غيره، وأشركوا معه سواه، واتخذوا معه أندادًا، كما قال تعالى: [٢: ٢٢] {فَلا تَجْعَلُوا للهِّ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ

تَعْلَمُونَ}، أي: وأنتم تعلمون أنَّه لا ندَّ له، وكانوا يقولون في تلبيتهم للحج: "لبيك لا شريك لك إلاَّ شريكًا هو لك، تملكه وما ملك"، وكان يَسمعهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم عند قولهم "لا شريك لك" فيقول: "قد قد" أي: أفردوه جلَّ جلاله لو تركوا قولهم: "إلاَّ شريكا هو لك"، فنفس شركهم بالله تعالى إقرار به تعالى.

كما قال تعالى: [٦: ٢٢] {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}، [٧: ١٩٥] {قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلا تُنْظِرُونِ}، فنفسُ اتخاذ الشركاء إقرارٌ بالله تعالى، ولم يعبدوا الأندادَ بالخضوع لهم والتقرب بالنذور والنَّحر لهم؛ إلاَّ لاعتقادهم أنَّها تقرِّبهم إلى الله زلفى وتشفع لهم لديه.

فأرسل اللهُ الرسلَ تأمرهم بترك عبادة كلِّ ما سواه، وتبيِّنُ أنَّ هذا الاعتقاد الذي يعتقدونه في الأنداد باطلٌ، وأنَّ التقرب إليهم باطل، وأنَّ ذلك لا يكون إلاَّ لله وحده، وهذا هو توحيد العبادة، وقد كانوا مقرِّين ـ كما عرفتَ في الأصل الرابع ـ بتوحيد الربوبية، وهو أنَّ الله هو الخالق وحده والرازق وحده.

ومِن هذا تعرف أنَّ التوحيد الذي دعتهم إليه الرسلُ مِن أولهم وهو نوح عليه السلام، إلى آخرهم وهو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، هو توحيد العبادة، ولذا تقول لهم الرسل: {أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَّ}، {اعْبُدُوا اللهَّ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} وقد كان المشركون منهم مَن يعبدُ الملائكةَ ويناديهم عند الشدائد، ومنهم مَن يعبد أحجارًا ويهتف بها عند الشدائد، وهي في الأصل صوَرُ رجال صالحين كانوا يُحبُّونهم ويعتقدون فيهم، فلمَّا هلكوا صوَّروا صوَرَهم تسليًّا بها، فلمَّا طال عليهم الأمَد عبدوهم، ثم زاد الأمد طولًا فعبدوا الأحجار، ومنهم مَن يعبد المسيح، ومنهم من يعبد الكواكبَ، ويهتف بها عند الشدائد، فبعث اللهُ محمدًا صلى الله عليه وسلم يدعوهم إلى عبادة

الله وحده، بأن يُفردوه بالعبادة كما أفردوه بالربوبية، بربوبيته للسَّموات والأرض، وأن يفردوه بمعنى ومُؤدى كلمة (لا إله إلاَّ الله)، معتقدين لمعناها، عاملين بمقتضاها، وأن لا يدعوا مع الله أحدًا، وقال تعالى: [١٣: ١٤] {لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ} وقال تعالى: [٥: ٢٢] {وَعَلَى اللهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}، أي: من شرط الصدق في الإيمان بالله أن لا يتوكلوا إلاَّ عليه، وأن يُفردوه بالتوكُّلِ كما يَجب أن يُفردوه بالدعاء والاستغفار، وأمر الله عبادَه أن يقولوا {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}، ولا يَصْدُق قائلُ هذا إلاَّ إذا أفرد العبادة لله تعالى، وإلاَّ كان كاذبًا مَنهيًّا عن أن يقولَ هذه الكلمة؛ إذ معناها: نخصُّك بالعبادة ونفردُك بها دون كلِّ أحد، وهو معنى قوله: [٢٩: ٥٦] {فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ}، [٢: ٤١] {وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ} ؛ لما عُرف مِن علم البيان أنَّ تقديم ما حقُّه التأخير يفيد الحصر، أي: لا تعبدوا إلاَّ الله ولا تعبدوا غيرَه، ولا تتَّقوا إلاَّ الله ولا تتقوا غيرَه، كما في (الكشاف) .

فإفرادُ الله تعالى بتوحيد العبادة لا يتِمُّ إلاَّ بأن يكونَ الدعاءُ كلُّه له، والنداءُ في الشدائد والرخاء لا يكون إلاَّ لله وحده، والاستغاثة والاستعانةُ بالله وحده، واللّجوء إلى الله والنذر والنحر له تعالى، وجميع أنواع العبادات من الخضوع والقيام تذلُّلًا لله تعالى، والركوع والسجود والطواف والتجرد عن الثياب والحلق والتقصير كلُّه لا يكون إلاَّ لله عز وجل.

ومَن فعل شيئًا مِن ذلك لمخلوق حيٍّ أو ميت أو جماد أو غيره، فقد أشرك في العبادة، وصار مَن تُفعل له هذه الأمور إلهًا لعابديه، سواءٌ كان مَلَكًا أو نبيًّا أو وليًّا أو شجرًا أو قبرًا أو جنيًّا أو حيًّا أو ميتًا، وصار العابدُ بهذه العبادة أو بأيِّ نوع منها عابدًا لذلك المخلوق مشركًا بالله، وإن أقَرَّ بالله وعَبَدَه، فإنَّ إقرارَ المشركين بالله وتقرُّبَهم إليه لَم يُخرجهم عن الشركِ، وعن وجوب سَفك دمائِهم

وسبي ذراريهم وأخذ أموالهم غنيمة، فالله تعالى أغنى الشركاء عن الشرك، لا يقبل عملًا شورك فيه غيرُه، ولا يؤمن به مَن عَبَدَ معه غيرَه.

قوله: (إذا عرفتَ هذه الأصول فاعلم أنَّ الله تعالى جعل العبادة له أنواعًا: اعتقادية: وهي أساسُها) الاعتقاد أي: أن ما في القلب هو الأصل والجوارح تبعٌ له، كما في الصحيحين من حديث النعمان: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

قوله: (ومنها لفظية: وهي النطق بكلمة التوحيد، فمَن اعتقد ما ذكر ولَم ينطق بها لم يحقن دمه ولا ماله) وقد حكى ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) الإجماع على أن من كان قادرًا على النطق بكلمة التوحيد ولم ينطق بها فهو كافر.

قوله: (وكان كإبليس، فإنَّه يعتقد التوحيدَ، بل ويُقرُّ به كما أسلفناه عنه، إلاَّ أنَّه لم يَمتثل أمرَ الله بالسجود فكفر) كفر إباءً واستكبارًا لا جهلًا، وقوله: (ومَن نطق بها ولَم يعتقد حقن ماله ودمه وحسابه على الله، وحكمُه حكم المنافقين) أي أن ذلك في أحكام الدنيا، فحتى لو نطق بذلك المنافق فليس لنا إلا الظاهر وحسابه على الله، ويدل على هذا ما في مسلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله عز وجل».

قوله: (... وبدنية: كالقيام والركوع والسجود في الصلاة) أراد بذلك أن يقول: إن العبادات اعتقادية وقولية وعملية، وأهل السنة يقولون: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، فكما أن العبادات تكون قولية وعقدية وعملية، فكذلك الكفر يكون قوليًا وعقديًا وعمليًا بالإجماع.

قوله: (وإذا تقرَّرت هذه الأمور، فاعلم أنَّ الله تعالى بعث الأنبياءَ عليهم الصلاة والسلام مِن أولهم إلى آخرهم يَدعون العبادَ إلى إفراد الله تعالى بالعبادة، لاَ إلى إثبات أنَّه خَلَقَهم ونحوه، إذ هم مقرُّون بذلك، كما قرَّرناه وكرَّرناه، ولذا قالوا [٧: ٦٩] {أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللهَّ وَحْدَهُ}، أي: لنفردَه بالعبادة ونخصَّه بها من دون آلهتنا، فلم ينكروا إلاَّ طلب الرسل منهم إفراد العبادة لله ولم ينكروا الله تعالى، ولا قالوا إنَّه لا يُعبد، بل أقرُّوا بأنَّه يُعبد، وأنكروا كونه يُفردُ بالعبادة). فإذن المعركة ليست في العبادة وإنما في إفراد الله بها، فالمشرك يعبد الله وغيره.

قوله: ({فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ}، [٢: ٤١] {وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ} ؛ لما عُرف مِن علم البيان أنَّ تقديم ما حقُّه التأخير يفيد الحصر، أي: لا تعبدوا إلاَّ الله ولا تعبدوا غيرَه، ولا تتَّقوا إلاَّ الله ولا تتقوا غيرَه، كما في (الكشاف)) فالأصل أن تقول: نعبد إياك، والمفعول يكن متأخرًا عن الفعل والفاعل لكنه قُدِّم هنا.

قوله: (فإنَّ إقرارَ المشركين بالله وتقرُّبَهم إليه لَم يُخرجهم عن الشركِ، وعن وجوب سَفك دمائِهم وسبي ذراريهم وأخذ أموالهم غنيمة، فالله تعالى أغنى الشركاء عن الشرك، لا يقبل عملًا شورك فيه غيرُه، ولا يؤمن به مَن عَبَدَ معه غيرَه) قرر تقرير السلف الذي يدل عليه الكتاب والسنة وفهمه السلف وهو أن صرف العبادات لغير الله شرك وأنه مُبيح للدم، وهذا يؤكد أنه لا مُبرر لرجوعه من القصيدة؛ لأنهم نقلوا إليه أنه استحل دماء الناس وأموالهم، والصنعاني يُقرر هذا، بل هو أشد فإنه يرى أن من وقع في الشرك جهلًا كافر أصلي كما تقدم.

قال -رحمه الله تعالى-:

فصل

إذا تقرَّر عندك أنَّ المشركين لَم ينفعهم الإقرارُ بالله مع إشراكهم في العبادة، ولا يغني عنهم مِن الله شيئًا، وأنَّ عبادتَهم هي اعتقادُهم فيهم أنَّهم يَضرُّون وينفعون، وأنَّهم يقرِّبُونهم إلى الله زلفى، وأنَّهم يَشفعون لهم عند الله تعالى، فنَحَروا لهم النَّحائِر، وطافُوا بهم ونذروا النذور عليهم، وقاموا متذلِّلين متواضعين في خدمتهم وسجدوا لهم، ومع هذا كلِّه فهم مقرُّون لله بالربوبية وأنَّه الخالقُ، ولكنَّهم لَمَّا أشركوا في عبادته، جعلهم مشركين ولَم يَعْتَد بإقرارهم هذا؛ لأنَّه نافاه فعلُهم، فلم ينفعهم الإقرارُ بتوحيد الربوبية، فمِن شأن مَن أقرَّ لله تعالى بتوحيد الربوبية أن يُفردَه بتوحيد العبادة، فإذا لَم يفعل ذلك فالإقرارُ باطل.

وقد عرفوا ذلك وهم في طبقات النار فقالوا: [٢٦: ٩٧، ٩٨] {تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ}، مع أنَّهم لم يُسَوُّوهم به من كلِّ وجه، ولا جعلوهم خالقين ولا رازقين، لكنَّهم علموا وهم في قَعْرِ جهنَّم أنَّ خلطَهم الإقرار بذرَّة من ذرَّات الإشراك في توحيد العبادة صيَّرهم كمَن سَوَّى بين الأصنام وبين رب الأنام.

قال الله تعالى: [١٢: ١٠٦] {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ} أي: ما يُقرُّ أكثرُهم في إقراره بالله وبأنَّه خلَقَهم وخلَق السموات والأرض إلاَّ وهو مشركٌ بعبادة الأوثان، بل سمَّى الله الرياء في الطاعات شركًا، مع أنَّ فاعلَ الطاعة ما قصد بها إلاَّ الله تعالى، وإنَّما أراد طلب المنزلة بالطاعة في قلوب الناس، فالمرائي عَبَدَ اللهَ لا غيرَه، لكنَّه خَلَطَ عبادتَه بطلب المنزلة في قلوب الناس، فلم يقبل له عبادة وسمَّاها شركًا، كما أخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يقول الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَن عَملَ عملًا

أشركَ فيه معي غيري تركتُه وشركَه"، بل سمَّى الله التسميةَ بعبد الحارث شركًا، كما قال تعالى: [٧: ١٥٩] {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}، فإنَّه أخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث سَمرة: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لَمَّا حملت حواء ـ وكان لا يعيش لها ولد ـ طاف بها إبليس، وقال: لا يعيش لك ولد حتى تسمِّيه عبد الحارث، فسمَّته فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره، فأنزل الله الآيات، وسمَّى هذه التسمية شركًا، وكان إبليس تسمى بالحارث"، والقصة في الدر المنثور وغيره.

قوله: (فمِن شأن مَن أقرَّ لله تعالى بتوحيد الربوبية أن يُفردَه بتوحيد العبادة، فإذا لَم يفعل ذلك فالإقرارُ باطل) هذه هي قاعدة أن الإقرار بتوحيد الربوبية يلزم منه الإقرار بتوحيد الألوهية، وقد ذكر هذه القاعدة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)، وذكرها ابن كثير في تفسيره، قال تعالى: ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم﴾ لاحظ أنه ذكر العبادة ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الأرض فراشًا والسماء بناءً وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقًا لكم فلا تجعلوا لله أندادًا وأنتم تعلمون﴾، قال ابن كثير: الخالق لهذه الأشياء هو المستحق للعبادة.

قوله: (وقد عرفوا ذلك وهم في طبقات النار فقالوا: [٢٦: ٩٧، ٩٨] {تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ إِذْ نُسَوِّيكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ}، مع أنَّهم لم يُسَوُّوهم به من كلِّ وجه، ولا جعلوهم خالقين ولا رازقين، لكنَّهم علموا وهم في قَعْرِ جهنَّم أنَّ خلطَهم الإقرار بذرَّة من ذرَّات الإشراك في توحيد العبادة صيَّرهم كمَن سَوَّى بين الأصنام وبين رب الأنام) وهذا كلام عظيم، هم لم يُسووا المخلوقين بالله من كل وجه، وإنما من جهة واحدة وهي صرف العبادة، ومع ذلك جعلهم مساوين

له، وقد ذكر هذا ابن القيم –رحمه الله تعالى– وغيره، قال تعالى: ﴿ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾ أي يُساوون.

قوله: (قال الله تعالى: [١٢: ١٠٦] {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُمْ مُشْرِكُونَ} أي: ما يُقرُّ أكثرُهم في إقراره بالله وبأنَّه خلَقَهم وخلَق السموات والأرض إلاَّ وهو مشركٌ بعبادة الأوثان) وهذا أحد الأقوال في الآية، وقيل: إنها في المنافقين، كما ذهب إلى هذا الحسن البصري، وقيل: إنها في النصارى، وذكر هذه الأقوال الثلاثة ابن الجوزي في كتابه (زاد المسير).

قوله: (بل سمَّى الله الرياء في الطاعات شركًا، مع أنَّ فاعلَ الطاعة ما قصد بها إلاَّ الله تعالى، وإنَّما أراد طلب المنزلة بالطاعة في قلوب الناس، فالمرائي عَبَدَ اللهَ لا غيرَه، لكنَّه خَلَطَ عبادتَه بطلب المنزلة في قلوب الناس، فلم يقبل له عبادة وسمَّاها شركًا، كما أخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يقول الله تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، مَن عَملَ عملًا أشركَ فيه معي غيري تركتُه وشركَه").

هذا الكلام مجمل، وقد يحتمل الشرك الأكبر وقد يحتمل الشرك الأصغر، ومن نظر للسياق حمله على الشرك الأكبر، ومن نظر لما هو معلوم عند أهل العلم أن الرياء شرك أصغر فقال: يريد الشرك الأصغر.

وينبغي أن يُعلم أن الرياء شرك أصغر ولا يكون شركًا أكبر، إلا من دخل الإسلام رياءً فإنه لم يدخل الإسلام بل هو منافق، ويدل لذلك ما ثبت عند أحمد والبيهقي من حديث محمود بن لبيد أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: «أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر» فسُئل عنه فقال: «الرياء». ويؤكد ذلك المعنى الذي أشار إليه الصنعاني وهو أن الشرك صرف عبادة لغير الله، أما

الرياء فليس فيه صرف عبادة لغير الله، بل المرائي يُظهر للناس أنه يتعبد لله، فإذن الرياء جاء من جهة الدافع وصرف العبادة جاءت من جهة الصرف والمقصود، فمن ذبح لغير الله صرف عبادة لغير الله لكن المرائي يُظهر الصلاة لله لأجل ثناء الناس، فهو أُتي من جهة الدافع ولم يصرف عبادة لغير الله، لذلك لا يكون شركًا أكبر.

قوله: (بل سمَّى الله التسميةَ بعبد الحارث شركًا، كما قال تعالى: [٧: ١٥٩] {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ}) وهذا فيه نظر، فتسمية: عبد الحارث ليس شركًا، فالتعبيد لغير الله ليس شركًا بل محرم، ثبت عند ابن جرير عن سمرة بن جندب أنه قال: أن إبليس قال: سمياه عبد الحارث، فسمياه عبد الحارث. والأنبياء معصومون بالإجماع عن الكبائر فضلًا عن الشرك، وقد حكى الإجماع شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وآدم -عليه السلام- لم يقع في الشرك، فلذلك التعبيد لغير الله ليس شركًا بل هو محرم، والتعبيد لغير الله على أقسام:

القسم الأول: محرم، كأن تقول: عبد الحارث، عبد خالد، عبد الرسول ...إلخ.

القسم الثاني: أن يتعلق القلب بغير الله محبةً وكرهًا، ورضًا وسخطًا، وهذا شرك أصغر كحديث أبي هريرة في البخاري: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم»، وقد بيَّن هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته (العبودية).

القسم الثالث: العبد بمعنى المملوك فتقول: عبد فلان. كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة»، فمثل هذا جائز لأن المراد بالعبودية هنا أنه مملوك وليس صرف عبادة لغير الله.

القسم الرابع: قول: "عبد فلان" أي أنه يصرف له العبادة، وهذا شرك أكبر والعياذ بالله.

فإذن التسمية بعبد الحارث ونحوه ليس شركًا بل هو محرم، ويؤكد ذلك أن آدم -عليه السلام- وقع فيه، وهو نبي والأنبياء معصومون من الكبائر إجماعًا فضلًا عن الشرك، وقد ذكر ابن قاسم في حاشيته على كتاب (التوحيد) أن الشرك الأصغر أعظم إثمًا من الكبائر إجماعًا، ودل على هذا كلام عمر الذي ثبت عنه عند عبد الرزاق.

قوله: (**فإنَّه أخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث سَمرة: أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لَمَّا حملت حواء ـ وكان لا يعيش لها ولد ـ طاف بها إبليس، وقال: لا يعيش لك ولد حتى تسمِّيه عبد الحارث، فسمَّته فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره، فأنزل الله الآيات، وسمَّى هذه التسمية شركًا، وكان إبليس تسمى بالحارث"، والقصة في الدر المنثور وغيره**).

هذه القصة إسنادها ضعيف، جاءت من حديث ابن عباس وغيره، إلا أن السلف مجمعون على معناها كما بيَّن الإجماع ابن جرير في تفسيره، والشيخ سليمان بن عبد الله في كتابه (تيسير العزيز الحميد) وقال: دع عنك تفاسير الخلف وعليك بالمأثور عن السلف.

لذلك قال جمع من السلف كقتادة وغيره: شركاء في طاعته لا في عبادته. قال الله عز وجل: ﴿فلما آتاهما صالحًا﴾ أي في خِلقته ﴿جعلا له شركاء فيما آتاهما﴾ فهنا الشرك بالمعنى العام، والشرك بالمعنى العام شامل لمعصية الله فكل معصية تسمى شركًا بالمعنى العام، وفرق بين الشرك بالمعنى الخاص الذي هو الأكبر والأصغر وبين الشرك بالمعنى العام، لذلك قال قتادة وغيره: شركاء في طاعته لا في عبادته، وقد بيَّن الشرك بالمعنى العام ابن تيمية في رسالته (العبودية)، وابن القيم في (مدارج السالكين)، وابن رجب في رسالة الإخلاص. فكل من عصى الله فهو مشرك بالمعنى العام لأنه قدم طاعته على طاعة الله، فما فعله بعض المتأخرين من إنكار هذه القصة رواية فالأمر سهل، لكن إنكارها معنًى خطأ ومخالف لما عليه السلف كما تقدم.

قال -رحمه الله تعالى-:

فصل

قد عرفتَ مِن هذا كلِّه أنَّ مَن اعتقد في شجر أو حجر أو قبر أو مَلَكٍ أو جنيٍّ أو حيٍّ أو ميت أنَّه ينفع أو يضر، أو أنَّه يقرِّب إلى الله، أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا بمجرد التشفع به والتوسل به إلى الرب تعالى، إلاَّ ما ورد في حديث فيه مقال في حقِّ نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك، فإنَّه قد أشرك مع الله غيره، واعتقد ما لا يَحلُّ اعتقادُه، كما اعتقده المشركون في الأوثان، فضلًا عمَّن ينذر بماله وولده لميِّت أو حي، أو يطلبُ من ذلك الميت ما لا يُطلب إلاَّ من الله تعالى من الحاجات، من عافية مريضِه أو قدوم غائبه أو نيله لأيِّ مطلب من المطالب، فإنَّ هذا هو الشرك بعينه الذي كان ويكون عليه عُبَّادُ الأصنام.

والنَّذرُ بالمال للميت ونحوه، والنَّحر على القبر والتوسل به وطلب الحاجات منه، هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية، وإنَّما كانوا يفعلونه لِمَا يسمُّونه وثنًا وصنمًا، وفعله القبوريون لِمَا يسمُّونه وليًّا وقبرًا ومَشهدًا، والأسماء لا أثر لها ولا تغيِّر المعاني ضرورة لغوية وعقلية وشرعية، فإنَّ مَن شرب الخمرَ وسمَّاها ماء، ما شربَ إلاَّ خَمرًا، وعقابُه عقابُ شارب الخمر، ولعلَّه يزيد عقابه للتدليس والكذب في التسمية.

وقد ثبت في الأحاديث أنَّه يأتي قومٌ يشربون الخمرَ يسمُّونها بغير اسمها، وصدق صلى الله عليه وسلم، فإنَّه قد أتى طوائفُ من الفَسَقَة يشربون الخمر ويسمونها نبيذًا.

وأوَّلُ مَن سَمَّى ما فيه غضب الله وعِصيانه بالأسماء المحبوبة عند السامعين إبليس لعنه الله، فإنَّه قال لأبي البَشَر آدم عليه السلام: [٢٠: ١٢٠] ﴿يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا

يَبْلَى}، فسَمَّى الشجرةَ التي نهى اللهُ تعالى آدمَ عن قُربانها شجرةَ الخُلد، جذبًا لطبعه إليها، وهَزًّا لنشاطه إلى قُرْبانها، وتدليسًا عليه بالاسم الذي اخترعه لها، كما يُسَمِّي إخوانُه المقلِّدون له الحشيشةَ بلُقْمَة الراحة، وكما يُسَمِّي الظَّلَمَةُ ما يَقبضونه من أموال عباد الله ظلمًا وعدوانًا أَدَبًا، فيقولون أدب القتل، أدب السرقة، أدب التهمة، بتحريف اسم الظلم إلى اسم الأدب.

كما يحرِّفونه في بعض المقبوضات إلى اسم النفاعة، وفي بعضها إلى اسم السياقة، وفي بعضها أدب المكاييل والموازين.

وكلُّ ذلك اسمه عند الله ظلمٌ وعدوان، كما يعرِفه مَن شمَّ رائحةَ الكتاب والسنة، وكلُّ ذلك مأخوذٌ عن إبليس حيث سَمَّى الشجرةَ المنهيّ عنها شجرةَ الخلد.

وكذلك تسمِيةُ القبرِ مَشهدًا، ومَن يعتقدون فيه وليًّا، لا تخرجه عن اسم الصَّنم والوثن؛ إذ هم مُعاملون لها معاملة المشركين للأصنام، ويطوفون بهم طواف الحجاج ببيت الله الحرام، ويَستلمونهم استلامَهم لأركان البيت، ويُخاطبون الميت بالكلمات الكفرية، مِن قولهم: على الله وعليك، ويَهتفون بأسمائِهم عند الشدائد ونحوها.

وكلُّ قوم لهم رَجل ينادونه.

فأهلُ العراق والهند يَدعون عبد القادر الجيلي.

وأهل التهائم لهم في كلِّ بلد ميتٌ يهتفون باسمه، يقولون: يا زيلعي! يا ابن العجيل!

وأهلُ مكة وأهل الطائف: يا ابن العباس!

وأهل مصر: يا رفاعي! يا بدوي! والسادة البكرية!

وأهلُ الجبال: يا أبا طير!

وأهل اليمن: يا ابن علوان!

وفي كلِّ قرية أمواتٌ يهتفون بهم وينادونهم ويرجونهم لجلب الخير ودفع الضر، وهذا هو بعينه فعلُ المشركين في الأصنام، كما قلنا في الأبيات النجدية:

أعادوا بها معنى سواع ومثله ... يغوث وود، بئس ذلك من وُدِّ

وقد هتفوا عند الشدائد باسمها ... كما يهتف المضطر بالصَّمد الفرد

وكم نحروا في سوحها من نحيرة ... أهلَّت لغير الله جهرًا على عمد

وكم طائف حول القبور مقبِّلًا ... ويستلم الأركان منهنَّ باليد

قوله: (قد عرفتَ مِن هذا كلِّه أنَّ مَن اعتقد في شجر أو حجر أو قبر أو مَلَكٍ أو جنيٍّ أو حيٍّ أو ميت أنَّه ينفع أو يضر، أو أنَّه يقرِّب إلى الله، أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا بمجرد التشفع به والتوسل به إلى الرب تعالى، إلاَّ ما ورد في حديث فيه مقال في حقِّ نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك، فإنَّه قد أشرك مع الله غيره).

وهذا واضح، فكل من صرف عبادة لغير الله فقد أشرك والقاعدة الشرعية: من صرف عبادة لغير الله فقد أشرك؛ لأن العبادة خاصة بالله فصرفها لغير الله شرك، وقد دل القرآن على هذا كقوله تعالى: ﴿ومن يدع مع الله إله آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون﴾

فسماهم كافرين، وقال تعالى: ﴿إن الذين تدعونه لا يملكون من قطمير إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير﴾.

إلا أن قوله هنا: (إلاَّ ما ورد في حديث فيه مقال في حقِّ نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم أو نحو ذلك، فإنَّه قد أشرك مع الله غيره) ويشير لحديث رواه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث عثمان بن حنيف في قصة الأعمى، كأن ظاهر كلامه أنه يستثني هذا، فكأنه يقول: إن فعل الأعمى شرك لكنه مستثنى لأنه قال: (إلاَّ ما ورد) في سياق بيان أن صرف العبادة لغير الله شرك، وهذا خطأ، فحديث الأعمى تنازع العلماء في تصحيحه ما بين مُصحح ومُضعف، والأمر في هذا سهل، وهو من حديث عثمان بن حنيف -رضي الله عنه- وليس فيه شرك ولا بدعة، وإنما فيه أنه طلب من النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يدعو له ثم توضأ الأعمى وصلى ودعا الله أن يستجيب دعاء محمد -صلى الله عليه وسلم- فيه، فليس شركًا ولا بدعة، فاستثناء الصنعاني للحديث فيه نظر ويُوهم أنه يرى أن في الحديث شركًا لكنه مستثنى عند من يُصححه.

قوله: (والنَّذرُ بالمال للميت ونحوه، والنَّحر على القبر والتوسل به وطلب الحاجات منه، هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية، وإنَّما كانوا يفعلونه لِمَا يسمُّونه وثنًا وصنمًا، وفعله القبوريون لِمَا يسمُّونه وليًّا وقبرًا ومَشهدًا، والأسماء لا أثر لها ولا تغيِّر المعاني ضرورة لغوية وعقلية وشرعية، فإنَّ مَن شرب الخمرَ وسمَّاها ماء، ما شربَ إلاَّ خَمرًا، وعقابُه عقابُ شارب الخمر، ولعلَّه يزيد عقابه للتدليس والكذب في التسمية) يعني هم يصرفون العبادات لغير الله ولا يسمونها شركًا، فالأسماء لا تُغير المسميات ولا أثر لها في المعاني.

قوله: ({يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى}، فسَمَّى الشجرةَ التي نهى اللهُ تعالى آدمَ عن قُربانها شجرةَ الخُلد، جذبًا لطبعه إليها، وهَزًّا لنشاطه إلى قُرْبانها، وتدليسًا عليه بالاسم

الذي اخترعه لها، كما يُسَمِّي إخوانُه المقلِّدون له الحشيشةَ بلُقْمَة الراحة) أصل هذا الكلام من كلام ابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتابه (إغاثة اللهفان)، فقد ذكر أن إبليس غير الاسم وخدع الناس بذلك، وهذه معركة عظيمة وهي معركة تغيير الأسماء، فسمى المشركون إفراد الله بالعبادة انتقاصًا للصالحين، وإشراك الصالحين مع الله تعظيمًا للصالحين، ويسمي اليوم كثير من الناس الربا بالفوائد، ويسمون الخمر بالمشروب الروحي، بل الكفار لما غزوا بلاد المسلمين ونهبوا ثرواتهم وأفسدوا أديانهم سموا ذلك استعمارًا، فمعركة تغيير الأسماء معركة خطيرة ينبغي أن تُفهم وألا يُغتر بالأسماء، وأن تُواجه بأمرين:

الأمر الأول: بكشف الاسم.

الأمر الثاني: أن يُلقَّب المُلبِّس باسم آخر، فيُقابل الشيء بمثله، فالآن الإخوانيون والحركيون يسمون أهل السنة بالجامية، فيُبيَّن لهم أنه لا يوجد شيء اسمه جامية ...إلخ، ثم يُقال لهم: الجامية أسطورة إخوانية، أي أنه لا ينطق بهذا إلا الإخوانيون، فيُواجه الشيء بالشيء، إذا سموا أهل السنة بالجامية فنسميهم بالسرورية والإخوان، فيُواجه اللقب باللقب، والنبز بالنبز.

قوله: (ويُخاطبون الميت بالكلمات الكفرية، مِن قولهم: على الله وعليك، ويَهتفون بأسمائِهم عند الشدائد ونحوها) يريد -والله أعلم- أن قولهم: "على الله وعليك" بالعطف بحرف الواو، وهذا شرك لكنه شرك أصغر لا أكبر، وظاهر عبارته أنه شرك أكبر، وتشعر في هذه الرسالة أن عند الصنعاني -رحمه الله تعالى- شدة، لذلك هذا مما يؤكد استبعاد أنه رجع -رحمه الله تعالى-.

قوله: (**وفي كلِّ قرية أمواتٌ يهتفون بهم وينادونهم ويرجونهم لجلب الخير ودفع الضر، وهذا هو بعينه فعلُ المشركين في الأصنام، كما قلنا في الأبيات النجدية ...**) يشير إلى الأبيات النجدية التي أرسلها لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى-.

قال -رحمه الله تعالى-:

فإن قال: إنَّما نحرتُ لله وذكرتُ اسمَ الله عليه.

فقل: إن كان النَّحرُ لله فلأيِّ شيء قَرَّبت ما تنحرُه مِن باب مَشهد مَن تفضله وتعتقد فيه؟ هل أردت بذلك تعظيمه؟ إن قال: نعم! فقل له: هذا النَّحر لغير الله، بل أشركت مع الله تعالى غيره، وإن لَم تُرد تعظيمه، فهل أردت توسيخ باب المشهد وتنجيس الداخلين إليه؟

أنتَ تعلمُ يقينًا أنَّك ما أردت ذلك أصلًا، ولا أردت إلاَّ الأول، ولا خرجتَ من بيتك إلاَّ قصدًا له، ثم كذلك دعاؤهم له.

فهذا الذي عليه هؤلاء شرك بلا ريب.

وقد يعتقدون في بعض فَسقة الأحياء، وينادونه في الشِّدَّة والرَّخاء، وهو عاكفٌ على القبائح والفضائح، لا يحضر حيث أمرَ الله عبادَه المؤمنين بالحضور هناك، ولا يَحضر جمعة ولا جماعة، ولا يعود مريضًا ولا يشيِّع جنازة، ولا يكتسب حلالًا، ويضُمُّ إلى ذلك دعوى علم الغيب، ويجلب إليه إبليس جماعة قد عَشَّشَ في قلوبهم وباض فيها وفرَّخ، يصدِّقون بهتانه، ويعظِّمون شأنه، ويَجعلون هذا ندًّا لربِّ العالمين ومِثلًا.

فيا للعقول أين ذهبت؟ ويا للشرائع كيف جهلت؟ [٧: ١٥٤] {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ} .

فإن قلتَ: أفيصير هؤلاء الذين يعتقدون في القبور والأولياء والفسقة والخلعاء مشركين كالذين يعتقدون في الأصنام؟

قلتُ: نعم! قد حصل منهم ما حصل من أولئك وساووهم في ذلك، بل زادوا عليهم في الاعتقاد والانقياد والاستعباد، فلا فرق بينهم.

فإن قلتَ: هؤلاء القبوريون يقولون: نحن لا نشرك بالله تعالى ولا نجعل له ندًّا، والالتجاءُ إلى الأولياء والاعتقاد فيهم ليس شركًا!

قلتُ: نعم! {يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ}، لكن هذا جهل منهم بمعنى الشرك، فإنَّ تعظيمَهم الأولياء ونحرَهم النحائر لهم شركٌ، والله تعالى يقول: {فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ} أي: لا لغيره، كما يفيدُه تقديم الظرف، ويقول تعالى: [٧٢: ١٨] {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُو مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} وقد عرفتَ بما قدَّمناه قريبًا أنَّه صلى الله عليه وسلم قد سمَّى الرياءَ شركًا، فكيف بما ذكرناه؟! فهذا الذي يفعلونه لأوليائهم هو عين ما فعَلَه المشركون وصاروا به مشركين، ولا ينفعهم قولهم: نحن لا نشركُ بالله شيئًا، لأنَّ فعلَهم أَكْذبَ قولَهم.

قوله: (فإن قال: إنَّما نحرتُ لله وذكرتُ اسمَ الله عليه.

فقل: إن كان النَّحرُ لله فلأيِّ شيء قَرَّبت ما تنحرُه مِن باب مَشهد مَن تفضله وتعتقد فيه؟ هل أردت بذلك تعظيمه؟) قد يُفهم أنه لا يصرف عملًا ويكون شركًا حتى يُصاحبه التعظيم، وقد يُريد أنه لم يصرف العبادة له إلا لأنه يُعظمه وهذا هو المراد -والله أعلم- لأن من قال إن العمل لا يُوصف بأنه شرك حتى يكون فيه تعظيم فهذا خطأ قطعًا ومخالف للكتاب والسنة والإجماع، لكن الشرك في أصله تسوية للمخلوق مع الخالق، فإذن هو تعظيم للمخلوق.

قوله: (إن قال: نعم! فقل له: هذا النَّحر لغير الله، بل أشركت مع الله تعالى غيره، وإن لَمْ تُرد تعظيمه، فهل أردت توسيخ باب المشهد وتنجيس الداخلين إليه؟) يُقال له: لماذا ذبحت؟ هل ذبحت لتوسخ الطريق؟ قال: لا. قيل: إذن لماذا ذبحت؟ قال: تقديرًا ورغبة في رضى الولي حتى يشفع لي عند الله. إذن رجعت إلى تعظيمه بأن صرفت له عبادة لغير الله، أي أن ذبحك لأجل التقرب إليه.

قوله: (وقد يعتقدون في بعض فَسقة الأحياء، وينادونه في الشِّدَّة والرَّخاء، وهو عاكفٌ على القبائح والفضائح، لا يحضر حيث أمرَ الله عبادَه المؤمنين بالحضور هناك) يشير إلى المجاذيب عند الصوفية، وهؤلاء لا يصلون ولا يذكرون الله، بل يتنجَّسون ويفعلون كل سوء، ويقولون: قد جذبهم الحق، فليسوا في حاجة إلى إثبات أنهم على الحق لأنهم عباد لله صالحين.

قال -رحمه الله تعالى-:

فإن قلتَ: هم جاهلون أنهم مشركون بما يفعلونه.

قلتُ: قد صرَّح الفقهاء في كتب الفقه في باب الرِّدة أنَّ مَن تكلَّم بكلمة الكفر يَكفر وإن لَم يقصد معناها، وهذا دالٌّ على أنَّهم لا يعرفون حقيقةَ الإسلام، ولا ماهية التوحيد، فصاروا حينئذ كفارًا كفرًا أصليًّا، فإنَّ الله تعالى فَرَضَ على عباده إفرادَه بالعبادة {أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللهَّ}، وإخلاصها له [٩٨: ٥] {وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللهَّ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ}، ومَن نادى الله ليلًا ونهارًا وسرًّا وجهارًا وخوفًا وطمعًا، ثمَّ نادى معه غيرَه فقد أشرك في العبادة، فإنَّ الدعاءَ من العبادة، وقد سمَّاه الله تعالى عبادةً في قوله تعالى: [٤٠: ٦٠] {إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} بعد قوله: {ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ}

فإن قلتَ: فإذا كانوا مشركين وجَب جهادُهم، والسلوك فيهم ما سلَكَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في المشركين.

قلتُ: إلى هذا ذهب طائفةٌ من أئمَّة العلم، فقالوا: يَجب أوَّلًا دعاؤهم إلى التوحيد، وإبانةُ أنَّ ما يعتقدونه ينفعُ ويَضر، لا يغني عنهم من الله شيئًا وأنَّهم أمثالهم، وأنَّ هذا الاعتقاد منهم فيه شركٌ لا يتم الإيمانُ بما جاءت به الرسلُ إلاَّ بتركه والتوبة منه، وإفراد التوحيد اعتقادًا وعملًا لله وحده.

وهذا واجبٌ على العلماء، أي: بيان أنَّ ذلك الاعتقاد الذي تفرَّعت عنه النذور والنحائر والطواف بالقبور شركٌ محرَّم، وأنَّه عينُ ما كان يفعله المشركون لأصنامهم، فإذا أبان العلماءُ ذلك للأئمَّة والملوك، وَجَبَ على الأئمة والملوك بعثُ دعاة إلى الناس يَدعونهم إلى إخلاص التوحيد لله،

فمَن رجع وأقرَّ حقن عليه دمه وماله وذراريه، ومَن أصَرَّ فقد أباح الله منه ما أباح لرسوله صلى الله عليه وسلم من المشركين

فإن قلتَ: الاستغاثة قد ثبتت في الأحاديث، فإنَّه قد صَحَّ أنَّ العباد يوم القيامة يستغيثون بآدم أبي البشر، ثمَّ بنوح، ثمَّ بإبراهيم، ثم بموسى، ثم بعيسى، وينتهون إلى محمد صلى الله عليه وسلم بعد اعتذار كلِّ واحد من الأنبياء، فهذا دليلٌ على أنَّ الاستغاثة بغير الله ليست بمنكر.

قلتُ: هذا تلبيس، فإنَّ الاستغاثة بالمخلوقين الأحياء فيما يقدرون عليه لا يُنكرُها أحد، وقد قال الله تعالى في قصة موسى مع الإسرائيلي والقبطي: [٢٨: ١٥] {فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ}، وإنَّما الكلام في استغاثة القبوريِّين وغيرهم بأوليائهم، وطلبهم منهم أمورًا لا يقدر عليها إلاَّ الله تعالى، مِن عافية المريض وغيرها، بل أعجَبُ من هذا أنَّ القبوريِّين وغيرهم من الأحياء مِن أتباع مَن يعتقدون فيه، قد يَجعلون له حصَّة مِن الولد إن عاش، ويشترون منه الحمل في بطن أمِّه ليعيش لهم، ويأتون بمنكرات ما بَلَغ إليها المشركون الأولون.

ولقد أخبرني بعضُ مَن يتولى قَبض ما ينذر القبوريُّون لبعض أهل القبور: أنَّه جاءه إنسانٌ بدراهم وحِلية نسائية، وقال هذه لسيِّده فلان ـ يريد صاحب القبر ـ نصف مهر ابنتي؛ لأنِّي زوجتها وكنتُ مَلكت نصفَ مهرها فلانًا ـ يريد صاحب القبر.

وهذه النذور بالأموال وجَعْلُ قِسط منها للقبر كما يجعلون شيئًا مِن الزرع يسمُّونه (تلما) في بعض الجهات اليمنية، وهذا شيءٌ ما بلغ إليه عُبَّادُ الأصنام، وهو داخلٌ تحت قول الله تعالى: [١٦: ٥٦] {وَيَجْعَلُونَ لِمَا لا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ} بلا شكٍّ ولا ريب.

نعم! استغاثةُ العِباد يوم القيامة وطَلبهم من الأنبياء إنَّما يدعون الله تعالى ليفصِلَ بين العباد بالحساب حتَّى يُريحَهم من هَوْل الموقف، وهذا لا شكَّ في جوازه، أعني طلبَ دعاء الله تعالى من بعض عباده لبعض، بل قد قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لَمَّا خَرَج معتمرًا: "لا تنسنا يا أُخَيَّ من دعائك".

وأَمَرَنا سبحانه أن ندعو للمؤمنين ونستغفر لهم في قوله تعالى: [٥٩: ١٠] {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ}، وقد قالت أم سُليم رضي الله عنها: "يا رسولَ الله! خادمُك أنس، ادعُ الله له".

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يطلبون الدعاءَ منه صلى الله عليه وسلم وهو حي، وهذا أمرٌ متفق على جوازه، والكلام في طلب القبوريِّين من الأموات أو من الأحياء الذين لا يَملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا أن يشفوا مرضاهم، ويردُّوا غائبَهم، وينفِّسوا عن حبلاهم، وأن يسقوا زرعَهم، ويُدِرُّوا ضروعَ مواشيهم، ويحفظوها من العين، ونحو ذلك من المطالب التي لا يقدر عليها أحدٌ إلاَّ الله تعالى.

هؤلاء هم الذين قال الله تعالى فيهم: [٧: ١٩٧] {وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ}، [٧: ١٩٤] {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ}، فكيف يطلب الإنسانُ من الجماد أو من حي ـ الجماد خير منه ـ لأنَّه لا تكليفَ عليه، وهذا يبيِّن ما فعله المشركون الذين حكى الله ذلك عنهم في قوله تعالى: [٦: ١٣٦] {وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا} الآية، وقال: [١٦: ٥٩] {وَيَجْعَلُونَ لِمَا لا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ}.

فهؤلاء القبوريُّون والمعتقدون في جُهَّال الأحياء وضُلاَّلهم سَلَكوا مَسالكَ المشركين حَذو القُذَّة بالقُذَّة، فاعتقدوا فيهم ما لا يجوز أن يُعتقد إلاَّ في الله، وجعلوا لهم جُزءًا من المال، وقَصدوا قبورَهم من ديارهم البعيدة للزيارة، وطافوا حول قبورهم وقاموا خاضعين عند قبورهم، وهتفوا بهم عند الشدائد، ونحروا تقربًا إليهم.

وهذه هي أنواع العبادات التي عرفناك، ولا أدري هل فيهم من يَسجد لهم؟ لا أستبعدُ أنَّ فيهم مَن يفعلُ ذلك، بل أخبرني مَن أثق به أنَّه رأى من يَسجُدُ على عَتَبَةِ باب مَشهد الوليِّ الذي يقصده تعظيمًا له وعبادة، ويُقسمون بأسمائهم، بل إذا حَلف مَن عليه حقٌّ باسم الله تعالى لَم يقبلوا منه، فإذا حلف باسم وليٍّ من أوليائهم قبلوه وصدَّقوه، وهكذا كان عُبَّاد الأصنام [٣٩: ٤٥] {وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ}.

في الحديث الصحيح: "مَن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت"، وسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلًا يحلف باللاَّت فأمره أن يقول: "لا إله إلاَّ الله"، وهذا يدلُّ على أنَّه ارتدَّ بالحلف بالصَّنَم، فأمره أن يُجدِّد إسلامه، فإنَّه قد كَفَر بذلك، كما قرَّرناه في سبل السلام شرح بلوغ المرام، وفي منحة الغفار.

قوله: (قد صرَّح الفقهاء في كتب الفقه في باب الرِّدة أنَّ مَن تكلَّم بكلمة الكفر يَكفر وإن لَم يقصد معناها) هذا لفظ مجمل ويحتمل أن من تكلم بكلمة الكفر يكون كافرًا ولو لم يُرِد الكفر، فمن سبَّ الله وهو يعلم أن كلامه سب وأقدم عليه فهو كافر ولو لم يُرِد الكفر، إذ لا يكاد يوجد من يريد الكفر، وقد ذكر ابن تيمية هذا التأصيل كما في المجلد السابع من (مجموع الفتاوى) وغيره.

ويحتمل أن مراده: من تكلم بكلمة الكفر كالسب والاستهزاء ويريد شيئًا آخر كالتسلية وكالهزل فإنه يكفر وإن كان ليس جادًا في هذا القول، فإن من سبَّ الله واستهزأ به أو بدينه ولو كان هازلًا فإنه كافر بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿قالوا إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾ قال ابن تيمية في (الصارم المسلول): لم يُكذبهم في أنهم كانوا يخوضون ويلعبون بل صدقهم، ومع ذلك كفروا بعد إسلامهم.

ويحتمل أنه يكفر بكلمة الكفر وهو تلفظ بها لا إراديًا كأن يسبق لسانه، كما في حديث أنس في الصحيحين واللفظ لمسلم في الرجل الذي فقد دابته فقال في آخره لما وجدها: اللهم أنت عبدي وأنا ربك. قال: «أخطأ من شدة الفرح». فإن أراد هذا المعنى الأخير فهو قطعًا خطأ ويبعد منه ذلك وإن كانت عبارته تحتمل هذه المعاني.

فيبعد أن الصنعاني -رحمه الله تعالى- يجعل من حصل له سبق لسان أو تكلم وهو نائم بكلام لا إرادي أنه يكفر لذلك.

ويحتمل أن مراده: أن من تكلم بكلمة الكفر جاهلًا أنها كفر فإنه يكفر، وهذا قد يريده لكنه بعيد شرعًا وأظنه بعيد عن الصنعاني -والله أعلم- فإن من تكلم بكلمة الكفر وهو يجهل أنها كلمة كفر فإنه لا يكفر كما بيَّنه ابن تيمية في (الصارم المسلول) وابن القيم في (أعلام الموقعين)، وبيَّن ابن القيم أن الله أرسل الرسل بهذا، وإلا لقيل إن من يقول اليوم في أذانه: "الله أكبار" فهو كافر؛ لأن (أكبار) لغةً جمع كَبَر، وهو الطبل، فكأنه يقول -والعياذ بالله-: الله طبول.

فيقال: هذا يجهل أن كلامه يدل على هذا فلذلك لا يكفر، فإذن هذه العبارة تحتمل احتمالات أربع كما تقدم بيانه.

قوله: (**قلتُ: قد صرَّح الفقهاء في كتب الفقه في باب الرِّدة أنَّ مَن تكلَّم بكلمة الكفر يَكفر وإن لَم يقصد معناها، وهذا دالٌّ على أنَّهم لا يعرفون حقيقةَ الإسلام، ولا ماهية التوحيد، فصاروا حينئذ كفارًا كفرًا أصليًّا**) وهذا فيه إشكال كبير، فإن الصنعاني يرى أن من وقع في الكفر جهلًا فهو كافر كفرًا أصليًا، وهذا قد يدل على أنه يريد وإن لم يقصد معناها أي أنه جاهل بها وهو يريد الاحتمال الرابع.

والمهم أن قوله بأن من وقع في الشرك جهلًا فهو كافر كفرًا أصليًا، فهذا خطأ قطعًا ومخالف للأدلة الشريعة من الكتاب والسنة وما عليه أهل العلم، أما الكتاب فإن الله تعالى قال: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولًا﴾ فنفى عنهم العذاب وهذا في أحكام الآخرة، أما الدنيا فقال: ﴿ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذن لمن الظالمين﴾ مفهوم المخالفة: إذا اتبعت أهواءهم من غير علم فلست ظالمًا، فـ(أهواءهم) نكرة مضافة إلى معرفة فتفيد كل شيء من دينهم، كما بيَّنه ابن تيمية في كتابه (الاقتضاء).

أما دلالة السنة: فقد ثبت في البخاري في حديث الربيع بنت معوذ أن الجارية كانت تغني وتقول: "وفينا رسول الله يعلم ما في غدٍ ..." ولم يأمرها النبي -صلى الله عليه وسلم- أن تُجدد إسلامها ولم يقل: تبيَّن لنا أنك لا تعرفين الإسلام فارجعي وانطقي الشهادتين وأسلمي ... إلى غير ذلك من الأدلة، بل عذرها بجهلها وبيَّن خطأ فعلها ولم يأمرها أن تُسلم لأنها كانت كافرة.

أما الإجماع فما ذكره العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في كتابه (مصباح الظلام) فقال: لم يسبق أحد الصنعاني إلى هذا.

قوله: (وهذا واجبٌ على العلماء، أي: بيان أنَّ ذلك الاعتقاد الذي تفرَّعت عنه النذور والنحائر والطواف بالقبور شركٌ محرَّم، وأنَّه عينُ ما كان يفعله المشركون لأصنامهم، فإذا أبان العلماءُ ذلك للأئمَّة والملوك، وَجَبَ على الأئمة والملوك بعثُ دعاة إلى الناس يَدعونهم إلى إخلاص التوحيد لله، فمَن رجع وأقرَّ حقن عليه دمه وماله وذراريه، ومَن أصَرَّ فقد أباح الله منه ما أباح لرسوله صلى الله عليه وسلم من المشركين).

وهذا كلام نفيس للغاية، وأرجع القتال إلى الحكام لا إلى عامة الناس، فإذن هذا يُقرره العلامة الصنعاني فما وجه الإشكال لما نقلوا له أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيها قتل للناس؟ فهو يوافق على قتل من أصرَّ على الشرك.

قوله: (فإن قلتَ: الاستغاثة قد ثبتت في الأحاديث، فإنَّه قد صَحَّ أنَّ العباد يوم القيامة يستغيثون بآدم أبي البشر، ثمَّ بنوح، ثمَّ بإبراهيم، ثم بموسى، ثم بعيسى، وينتهون إلى محمد صلى الله عليه وسلم بعد اعتذار كلِّ واحد من الأنبياء، فهذا دليلٌ على أنَّ الاستغاثة بغير الله ليست بمنكر) هم يستغيثون كما في حديث أبي هريرة في البخاري وغيره بغير لفظ الاستغاثة، لكن ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة قال -صلى الله عليه وسلم-: « لا ألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء، يقول: يا رسول الله، أغثني». ولفظ الاستغاثة جاء في حديث أبي هريرة هذا وليس في حديث الشفاعة الطويل، وإنما مدلول فعلهم استغاثة.

وهذا التقرير من الصنعاني هو كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في (كشف الشبهات).

قوله: (نعم! استغاثةُ العِباد يوم القيامة وطَلبهم من الأنبياء إنَّما يدعون الله تعالى ليفصِلَ بين العباد بالحساب حتَّى يُريحَهم من هَوْل الموقف، وهذا لا شكَّ في جوازه، أعنِي طلبَ دعاء الله تعالى من بعض عباده لبعض، بل قد قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لَمَّا خَرَج معتمرًا: "لا تنسنا يا أُخَيَّ من دعائك").

استغاثة العبد بالعبد فيما يقدر عليه جائز بدلالة الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾، وقد استدل بهذا ابن تيمية في كتابه (الرد على البكري)، أما السنة فتقدم حديث: «لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة ...» وفيه: «فيقول يا رسول الله أغثني أغثني». أما الإجماع فقد حكاه ابن تيمية في (الرد على البكري) والشوكاني في (الدر النضيد).

قوله: (وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يطلبون الدعاءَ منه صلى الله عليه وسلم وهو حي، وهذا أمرٌ متفق على جوازه، والكلام في طلب القبوريِّين من الأموات أو من الأحياء الذين لا يَملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا أن يشفوا مرضاهم، ويردُّوا غائبَهم، وينفِّسوا عن حبلاهم، وأن يسقوا زرعَهم، ويُدِرُّوا ضروعَ مواشيهم، ويحفظوها من العين، ونحو ذلك من المطالب التي لا يقدر عليها أحدٌ إلاَّ الله تعالى).

إذن البحث في هذا لا في الطلب من المخلوق الحي فيما هو قادر عليه.

قوله: (فكيف يطلب الإنسانُ من الجماد أو من حي ـ الجماد خير منه ـ لأنَّه لا تكليفَ عليه، وهذا يبيِّن ما فعله المشركون) وقد أشار لهذا شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، ومفاد كلامه في (كشف الشبهات): أن المعبودات أقسام ثلاثة، إما صالح أو طالح أو لا يُنسب إليه صلاح ولا

طلاح كالأشجار والأحجار، فما لا يُنسب إليه صلاح ولا طلاح كالأشجار والأحجار خير من الطالحين، وهذا ما يُشير إليه الصنعاني.

قوله: (**بل أخبرني مَن أثق به أنَّه رأى من يَسجُدُ على عَتَبَةِ باب مَشهد الوليِّ الذي يقصده تعظيمًا له وعبادة، ويُقسمون بأسمائهم، بل إذا حَلف مَن عليه حقٌّ باسم الله تعالى لَم يقبلوا منه، فإذا حلف باسم وليٍّ من أوليائهم قبلوه وصدَّقوه، وهكذا كان عُبَّاد الأصنام [٣٩: ٤٥] {وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ}**).

وقد ذكر نحوًا من ذلك ابن القيم -رحمه الله تعالى- وتبعه المقريزي، ويظهر لي أن في هذا تفصيلًا، فمن إذا حلف بالولي صدق وإذا حلف بالله لم يصدق يحتمل أحد أمرين:

الأول: أنه يُعظم الأولياء أكثر من تعظيم الله، وهذا شرك وكفر -والعياذ بالله-.

الثاني: أنه لا يُعظمهم أكثر من تعظيم الله، لكنه يقول: إن الله يصبر على عباده ويحلم عليهم بخلاف هؤلاء الأولياء، فهذا ليس كفرًا ولا شركًا.

وأردت من هذه الجهة فحسب وهو أن لا يلزم من عدم حلفه بالولي كذبًا ورضاه بالحلف بالله كذبًا أنه يعظم الولي أكثر من تعظيم الله ، وإلا بمجرد اعتقاده أن الولي ينفع ويضر مع أنه ميت في قبره شرك أكبر إلا إذا كان الولي حيًا قادرًا فخوف سرعة ضرره ليس شركًا أكبر .

قوله: (**فأمره أن يقول: "لا إله إلاَّ الله"، وهذا يدلُّ على أنَّه ارتدَّ بالحلف بالصَّنَم، فأمره أن يُجدِّد إسلامه، فإنَّه قد كَفَر بذلك، كما قرَّرناه في سبل السلام شرح بلوغ المرام، وفي منحة الغفار**) الحديث أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- وذكره البخاري ثم قال: لم يقل

له: كفرت. فدل على أن الإمام البخاري لا يراه كافرًا، وعلى هذا شُرَّاح البخاري كابن حجر وابن بطال وغيرهم.

إلا أن في هذا تفصيلًا، فإن حلف باللات ناسيًا لأنه كان متعودًا قبلُ، فقال له: «قل لا إله إلا الله»، فهذا ليس كفرًا، والحال الثانية أن يحلف باللات متعمدًا عالمًا غير ناس مُعظمًا له، فهذا مشرك، وقد ذكر هذا ابن العربي وأشار إليه الباجي في كتابه (المنتقى).

فأصل الحديث في أقوام أسلموا وتعودت ألسنتهم الحلف بغير الله، فينسى أحدهم فيقول: واللات. فلذلك الأصل أنه ليس كفرًا، لكن إن فعل ذلك لدافع عقدي فهو كافر كما تقدم، والصنعاني -رحمه الله تعالى- بالغ في هذا.

قال -رحمه الله تعالى-:

فإن قلتَ: لا سواء، لأنَّ هؤلاء قد قالوا (لا إله إلاَّ الله)، وقد قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: "أُمرتُ أن أقاتلَ الناس حتى يقولوا لا إله إلاَّ الله، فإذا قالوها عَصَموا منِّي دماءَهم وأموالهم إلاَّ بحقِّها". وقال لأسامة بن زيد: "لِمَ قَتلتَه بعدما قال لا إله إلاَّ الله؟ "، وهؤلاء يُصَلُّون ويصومون ويزكُّون ويَحجُّون بخلاف المشركين.

قلتُ: قال صلى الله عليه وسلم: "إلاَّ بحقها"، وحقُّها: إفرادُ الإلهية والعبودية لله تعالى، والقبوريُّون لَم يُفردوا الإلهيةَ والعبادة، فلم تنفعهم كلمةُ الشهادة، فإنَّها لا تنفع إلاَّ مع التزام معناها، كما لَم ينفع اليهود قولُها لإنكارهم بعض الأنبياء.

وكذلك مَن جعل غير مَن أرسله الله نبيًّا، لم تنفعه كلمةُ الشهادة، ألاَ تَرَى أن بني حَنِيفة كانوا يشهدون أن لا إله إلاَّ الله وأن محمدًا رسول الله، ويُصَلُّون، ولكنَّهم قالوا: إنَّ مُسيلمة نبيٌّ، فقاتلهم الصحابةُ وسَبَوْهُم، فكيف بمن يَجعل للوليِّ خاصَّةَ الإلهية ويُناديه للمهمَّات؟!

وهذا أميرُ المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه حرَّق أصحابَ عبد الله ابن سبأ، وكانوا يقولون نشهد أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمدًا رسول الله، ولكنَّهم غَلَوا في علي رضي الله عنه، واعتقدوا فيه ما يَعتقد القبوريُّون وأشباهُهم، فعاقَبَهم عقوبةً لَم يُعاقب بها أحدًا من العصاة، فإنَّه حَفر لهم الحفائرَ، وأجَّجَ لهم نارًا، وألقاهم فيها وقال: لَمَّا رأيتُ الأمرَ أمرًا منكرًا ... أجَّجتُ ناري ودَعَوتُ قُنْبرَا وقال الشاعر في عصره:

لِتَرْم بي المنيَّة حيث شاءت ... إذا لَم ترم بي في الحُفرتَين

إذا ما أجَّجوا فيهنَّ نارًا ... رأيت الموت نقدًا غير دَيْن

وقد وقع إجماعُ الأمَّة على أنَّ مَن أنكر البعثَ كَفَر وقُتِل، ولو قال لا إله إلاَّ الله، فكيف بمن يجعل لله ندًّا؟!

فإن قلتَ: قد أنكر صلى الله عليه وسلم على أسامة قتلَه لِمَن قال (لا إله إلاَّ الله)، كما هو معروف في كتب الحديث والسير.

قلتُ: لا شكَّ أنَّ مَن قال: (لا إله إلاَّ الله) من الكفار حَقَنَ دمَه ومالَه حتى يتبيَّن منه ما يُخالف ما قاله، ولذا أنزل الله في قصَّة محلم بن جثامة [٤ : ٩٤] {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا} الآية٢، فأمرهم الله تعالى بالتثبُّت في شأن مَن قال كلمةَ التوحيد، فإن تبيَّن التزامُه لمعناها كان له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وإن تبيَّن خلافُه لَم يحقن دمه وماله بمجرد التلفظ.

وهكذا كلُّ مَن أظهر التوحيد وجب الكَفُّ عنه إلى أن يتبين منه ما يخالف ذلك، فإذا تبيَّن لَم تنفعه هذه الكلمةُ بمجردها، ولذلك لَم تنفع اليهود ولا نفعت الخوارج مع ما انضمَّ إليها من العبادة التي يحتقر الصحابةُ عبادتَهم إلى جنبها، بل أَمَرَ صلى الله عليه وسلم بقتلهم، وقال: "لئن أدركتُهم لأقتلَنَّهم قتل عاد"، وذلك لَمَّا خالفوا بعضَ الشريعة وكانوا شرَّ القتلى تحت أديم السماء، كما ثبتت به الأحاديث. فثبت أنَّ مجرَّدَ قول كلمة التوحيد غيرُ مانع من ثبوت شرك مَن قالَها؛ لارتكابه ما يُخالفها من عبادة غير الله.

فإن قلتَ: القبوريُّون وغيرُهم مِن الذين يَعتقدون في فَسَقَة الناس وجُهالِهم من الأحياء يقولون نحن لا نعبد هؤلاء، ولا نعبد إلاَّ الله وحده، ولا نصلي لهم، ولا نصوم ولا نحجُّ.

قلتُ: هذا جهلٌ بمعنى العبادة، فإنَّها ليست منحصرةً فيما ذكرتَ، بل رأسها وأساسها الاعتقاد، وقد حصل في قلوبهم ذلك، بل يسمُّونه معتقدًا، ويصنعون له ما سمعتَه مِمَّا تفرَّع عن

الاعتقاد من دعائهم وندائهم والتوسل بهم والاستغاثة بهم والاستعانة والحلف والنذر، وغير ذلك. وقد ذكر العلماءُ أن من تَزَيَّا بزيِّ الكفَّار صار كافرًا، ومن تكلم بكلمة الكفر صار كافرًا، فكيف بمن بَلَغَ هذه الرتبةَ اعتقادًا وقولًا وفعلًا.

فإن قلتَ: هذه النذورُ والنحائرُ ما حكمها؟

قلتُ: قد عَلِمَ كلُّ عاقل أنَّ الأموالَ عزيزةٌ عند أهلها، يَسعون في جَمعها ولو بارتكاب كلِّ معصية، ويَقطعون الفيافِيَ مِن أدنى الأرض والأقاصي، فلا يبذلُ أحدٌ مِن ماله شيئًا إلاَّ معتقدًا لِجلب نفعٍ أكثرَ منه أو دفع ضرٍّ، فالنَّاذرُ للقبر ما أخرَج مالَه إلاَّ لذلك، وهذا اعتقادٌ باطل، ولو عرَفَ النَّاذرُ بطلانَ ما أراده ما أخرَجَ درهمًا، فإنَّ الأموالَ عزيزةٌ عند أهلها، قال تعالى: [٤٧: ٣٦ ـ ٣٧] {وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ} فالواجبُ تعريفُ مَن أخرج النذرَ بأنَّه إضاعةٌ لِمالِه، وأنَّه لا ينفعه ما يُخرجه ولا يدفع عنه ضررًا، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "إنَّ النَّذرَ لا يأتي بخير، وإنَّما يُستخرَج به من البخيل"، ويجب رده إليه.

وأمَّا القابض للنَّذر فإنَّه حرامٌ عليه قبضه؛ لأنَّه أكْلٌ لِمال الناذر بالباطل، لا في مقابلة شيء، وقد قال تعالى: [٢: ١٨٨] {وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ}، ولأنَّه تقريرٌ للناذر على شِركه وقُبحِ اعتقاده ورضاه بذلك، ولا يخفى حكمُ الراضي بالشرك، [٤: ٤٨] {إِنَّ اللهَّ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} الآية، فهو مثل حُلوان الكاهن ومَهر البغي، ولأنَّه تدليسٌ على الناذر، وإيهامٌ له أنَّ الوليَّ ينفعه ويضره.

فأيُّ تقرير لِمنكر أعظم مِن قبض النذر على الميت؟ وأيُّ تدليس أعظم؟ وأيُّ رضا بالمعصية العظمى أبلغ من هذا؟ وأيُّ تصيير لمنكر معروفًا أعجب مِن هذا؟ وما كانت النذورُ للأصنام والأوثان إلاَّ على هذا الأسلوب، يعتقدُ النَّاذرُ جلبَ النفع في الصنم ودفع الضرر، فينذرُ له جَزورًا من ماله، ويقاسمه في غلاَّت أطيانه، ويأتي به إلى سَدَنة الأصنام فيقبضونه منه، ويوهمونه حقيَّة عقيدته، وكذلك يأتي بنحيرته فينحرُها بباب بيت الصنم.

وهذه الأفعال هي التي بعث اللهُ الرسلَ لإزالتها ومَحوِها وإتلافها والنهي عنها.

قوله: (فإن قلتَ: لا سواء، لأنَّ هؤلاء قد قالوا (لا إله إلاَّ الله)، وقد قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: "أُمرتُ أن أقاتلَ الناس حتى يقولوا لا إله إلاَّ الله، فإذا قالوها عَصَموا منِّي دماءَهم وأموالهم إلاَّ بحقِّها". وقال لأسامة بن زيد: "لِمَ قَتلتَه بعدما قال لا إله إلاَّ الله؟ "، وهؤلاء يُصَلُّون ويصومون ويزكُّون ويَحجُّون بخلاف المشركين.

قلتُ: قال صلى الله عليه وسلم: "إلاَّ بحقها"، وحقُّها: إفرادُ الإلهية والعبودية لله تعالى).

هذا -والله أعلم- فيه نظر، فقوله: «إلا بحقها» أي: إلا بالأمور التي تُوجب القتل مع شهادتهم وصلاتهم وزكاتهم، كما ذكر ذلك ابن رجب وغيره، فإن وقعوا فيما يُوجب القتل كقتل النفس بالنفس فإنه يُقتل حتى ولو شهد أن لا إله إلا الله وأقام الصلاة ...إلخ.

لذلك قوله: (وحقُّها: إفرادُ الإلهية والعبودية لله تعالى) فيه نظر، فالحديث نفسه نصَّ على إفراد الله فقال: «من شهد أن لا إله إلا الله ...».

قوله: (وكذلك مَن جعل غير مَن أرسله الله نبيًّا، لم تنفعه كلمةُ الشهادة، ألاَ تَرَى أن بني حَنِيفة كانوا يشهدون أن لا إله إلاَّ الله وأن محمدًا رسول الله، ويُصَلُّون، ولكنَّهم قالوا: إنَّ مُسيلمة نبيٌّ، فقاتلهم الصحابةُ وسَبَوْهُم، فكيف بمن يَجعل للوليِّ خاصَّةَ الإلهية ويُناديه للمهمَّات؟!) وهذا مقتضى كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتابه (كشف الشبهات)، وكذلك ما بعده.

قوله: (وهكذا كلُّ مَن أظهر التوحيد وجب الكَفُّ عنه إلى أن يتبين منه ما يخالف ذلك) وهذا كلام عظيم وهو مقتضى كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، فالأصل أن من نطق كلمة التوحيد فهو معصوم الدم حتى يقع فيما يُوجب الردة والقتل، ومن ذلك الشرك.

قوله: (وقال: "لئن أدركتُهم لأقتلَنَّهم قتل عاد"، وذلك لَمَّا خالفوا بعضَ الشريعة وكانوا شرَّ القتلى تحت أديم السماء، كما ثبتت به الأحاديث) كأنه يذهب إلى أن الخوارج كفار، وهو الذي قرره شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتابه (كشف الشبهات) لكن هذا مخالف لإجماع الصحابة كما بيَّنه ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة) وكما في (مجموع الفتاوى).

قوله: (فثبت أنَّ مجرَّدَ قول كلمة التوحيد غيرُ مانع من ثبوت شرك مَن قالَها؛ لارتكابه ما يُخالفها من عبادة غير الله) ولا يمنع من قتله، فإذن هذا يدل على أن المسلم يكفر بعد إسلامه كما قال تعالى: ﴿وكفروا بعد إسلامهم﴾ وقال: ﴿لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم﴾، وروى البخاري من حديث ابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من بدل دينه فاقتلوه».

قوله: (قلتُ: هذا جهلٌ بمعنى العبادة، فإنَّها ليست منحصرةً في ما ذكرتَ، بل رأسها وأساسها الاعتقاد، وقد حصل في قلوبهم ذلك، بل يسمُّونه معتقدًا، ويصنعون له ما سمعتَه مِمَّا تفرَّع عن

الاعتقاد من دعائهم وندائهم والتوسل بهم والاستغاثة بهم والاستعانة والحلف والنذر، وغير ذلك) فيريد أن يقول: كيف تقول نحن مشركون ونحن نصلي ونصوم ونحج لله؟

فيقال: الكفر غلَّاب، والفسق غلَّاب، والبدعة غلَّابة، فلو أن رجلًا آمن بالدين كله لكن أنكر شيئًا واحدًا معلومًا من الدين بالضرورة فقد كفر، فالكفر غلَّاب، وكذلك الفسق غلَّاب، فلو أن رجلًا قوَّامًا بالليل صوَّامًا بالنهار كثير الصدقات إلا أنه يلعن، واللعن كبيرة فهو فاسق، وكذلك البدعة غلَّابة، فلو أن الرجل كان على معتقد أهل السنة في كل شيء إلا أنه يرى الخروج على السلطان فأصبح مبتدعًا، وقد ذكر هذا المعنى البربهاري -رحمه الله تعالى- وهو مقتضى كلام أهل العلم في هذه الأمور الثلاثة: الكفر والفسق والبدعة.

قوله: **(وقد ذكر العلماءُ أن من تَزَيَّا بزيِّ الكفَّار صار كافرًا)** هذا مُشكل، فيريد أن من تشبَّه بالكفار ولبس لباسهم فإنه يكون كافرًا. وهذا مُشكل، والذي عليه المذاهب الأربعة أن من تشبَّه بالكفار فقد فعل أمرًا مكروهًا لا محرمًا، إلا ابن عقيل، وذهب ابن تيمية في كتابه (الاقتضاء) إلى أن التشبُّه بالكفار في الأمور الخاصة بهم محرم، أما المشهور عند علماء المذاهب الأربعة أنه مكروه، فضلًا عن أن يُقال بأنه كفر.

فلذلك من تزيَّا بزي الكفار لا يكون كافرًا إلا إذا احتفَّ ذلك باعتقاد كفري، وهذا خارج مورد النزاع.

قال -رحمه الله تعالى-:

فإن قلتَ: إنَّ الناذر قد يُدركُ النفعَ ودفع الضرر بسبب إخراجه للنذر وبذله!

قلتُ: كذلك الأصنام، قد يدرك منها ما هو أبلغُ من هذا، وهو الخطاب من جَوفها والإخبار ببعض ما يكتمه الإنسان، فإن كان هذا دليلًا على حقيَّة القبور وصحة الاعتقاد فيها؛ فليكن دليلًا على حقيَّة الأصنام، وهذا هدمٌ للإسلام وتشييدٌ لأركان الأصنام.

والتحقيقُ: أنَّ لإبليسَ وجنوده من الجنِّ والإنس أعظمَ العناية في إضلال العباد، وقد مكَّن اللهُ إبليس من الدخول في الأبدان والوسوسة في الصدور والتقام القلب بخرطومه، وكذلك يدخل أجوافَ الأصنام ويُلقي الكلامَ في أسماع الأقوام، ومثله يَصنعه في عقائد القبوريِّين، فإنَّ الله تعالى قد أذن له أن يُجلب بخيلِه ورَجِلِه على بني آدم وأن يشاركهم في الأموال والأولاد.

وثبت في الأحاديث: أنَّ الشيطانَ يسترَق السمعَ بالأمر الذي يُحدثه الله، فيُلقيه إلى الكُهَّان، وهم الذين يُخبرون بالمغيَّبات ويزيدون فيما يلقيه الشيطان من عند أنفسهم مائة كذبة.

ويقصدُ شياطينُ الجنِّ شياطينَ الإنس مِن سَدَنة القبور وغيرهم فيقولون: إنَّ الوليَّ فَعَل وفعل، يُرغِّبونهم فيه ويحذِّرونهم منه، وترى العامة ملوكَ الأقطار وولاةَ الأمصار مُعزِّزين لذلك ويُوَلُّون العمالَ لقبض النذور، وقد يتولاَّها مَن يُحسنون فيه الظنَّ مِن عالم أو قاضٍ أو مُفت أو شيخ صوفي، فيتِمُّ التدليسُ لإبليس، وتقرُّ عينُه بهذا التلبيس.

فإن قلتَ: هذا أمرٌ عَمَّ البلادَ، واجتمعت عليه سكان الأغوار والأنجاد، وطبَّق الأرض شرقًا وغربًا، ويَمنًا وشامًا، وجنوبًا وعَدَنًا، بحيث لا تجدُ بلدةً من بلاد الإسلام إلاَّ وفيها قبور ومشاهد وأحياء، يعتقدون فيها ويعظِّمونها وينذرون لها، ويهتفون بأسمائها ويحلفون بها، ويطوفون بفناء

القبور، ويُسرجونها ويلقون عليها الأوراد والرياحين، ويُلبسونها الثياب، ويصنعون كلَّ أمر يقدرون عليه من العبادة لها، وما في معناها من التعظيم والخضوع والخشوع والتذلُّل والافتقار إليها.

بل هذه مساجد المسلمين غالبُها لا يخلو عن قبر أو قريب منه، أو مَشهد يقصده المصلُّون في أوقات الصلاة، يَصنعون فيه ما ذكِر أو بعض ما ذكر، ولا يَسَعُ عقلُ عاقل أنَّ هذا منكرٌ يبلُغُ إلى ما ذكرتَ مِن الشناعة، ويَسكتُ عليه علماءُ الإسلام الذين ثبَتت لهم الوَطأة في جميع جهات الدنيا.

قلتُ: إن أردتَ العدلَ والإنصافَ، وتركتَ متابعة الأسلاف، وعرفتَ أنَّ الحقَّ ما قام عليه الدليلُ، لا ما اتَّفق عليه العوالِم جيلًا بعد جيل، وقَبيلًا بعد قبيل، فاعلم أنَّ هذه الأمور التي ندَندِنُ حولَ إنكارِها، ونسعى في هَدم منارها، صادرةٌ عن العامة الذين إسلامهم تقليدُ الآباء بلا دليل، ومتابعتهم لهم من غير فرق بين دبير وقبيل، ينشأ الواحدُ فيهم فيجِدُ أهلَ قريته وأصحاب بلدته يُلَقِّنُونه في الطفولية أن يَهتِفَ باسم مَن يعتقدون فيه، ويراهم يَنذرون عليه، ويعظِّمونه، ويرحلون به إلى مَحلِّ قبره، ويلطخونه بترابه، ويجعلونه طائفًا على قبره، فيَنشأ وقد قَرَّ في قلبه عظمةُ ما يعظِّمونه، وقد صار أعظم الأشياء عنده مَن يعتقدونه.

فنشأ على هذا الصغير، وشاخَ عليه الكبيرُ، ولا يسمعون مِن أحد عليهم من نكير، بل تَرَى مِمَّن يتَّسِم بالعلمِ، ويَدَّعِي الفضلَ، وينتصب للقضاء والفتيا والتدريس، أو الولاية أو المعرفة أو الإمارة والحكومة، معظِّمًا لِمَا يعظِّمونه، مُكرمًا لِما يكرمونه، قابضًا للنذور، آكلًا ما يُنحر على القبور، فيَظنُّ العامَّة أنَّ هذا دينُ الإسلام، وأنَّه رأسُ الدِّين والسَّنَام.

ولا يَخفى على أحد يتأهَّل للنظر، ويعرفُ بارِقَةً مِن عِلم الكتاب والسنة والأثر، أنَّ سكوتَ العالِم أو العالم على وقوع مُنكر ليس دليلًا على جواز ذلك المنكر.

ولنضْرِبْ لك مثلًا مِن ذلك؛ وهي هذه المكُوسُ المسمَّاة بالمجابي، المعلوم مِن ضَرورة الدِّين تَحريمُها، قد مَلأَت الدِّيارَ والبقاع، وصارت أمرًا مأنوسًا، لا يلج إنكارُها إلى سَمع مِن الأسماع، وقد امتدَّت أيدي المكَّاسين في أشرف البقاع، في مكة أمِّ القرى، يَقبضون مِن القاصدين لأداء فَريضة الإسلام، ويلقون في البلد الحرام كلَّ فِعل حرام، وسُكَّانها مِن فُضلاء الأنام، والعلماءُ والحكَّامُ ساكتون على الإنكار، مُعرضون عن الإيراد والإصدار، أَفيَكون السكوتُ من العلماء، بل من العالم دليلًا على حِلِّ أخذها وإحرازها؟ هذا لا يقولُه مَن له أدنى إدراك.

بل أضرب لك مثلا آخر؛ هذا حَرَمُ الله الذي هو أفضلُ بقاع الدنيا بالاتفاق وإجماع العلماء، أحدَث فيه بعضُ ملوك الشراكسة الجهلة الضُّلال هذه المقامات الأربعة، التي فرَّقت عبادات العِباد، واشتملت على ما لا يُحصيه إلاَّ الله عز وجل من الفساد، وفرَّقت عبادات المسلمين، وصيَّرتهم كالمِلَلِ المختلفة في الدِّين، بدعةٌ قرَّت بها عينُ إبليس اللعين، وصيَّرت المسلمين ضحكةَ الشياطين، وقد سكتَ الناسُ عليها، ووفَد علماء الآفاق والأبدال والأقطاب إليها، وشاهدها كلُّ ذي عينين، وسَمع بها كلُّ ذي أذنين.

أفهذا السكوت دليلٌ على جوازها؟ هذا لا يقولُه مَن له إلْمامٌ بشيء من المعارف، كذلك سكوتُهم على هذه الأشياء الصادرة من القبوريِّين.

قوله: (قلتُ: كذلك الأصنام، قد يدرك منها ما هو أبلغُ من هذا، وهو الخطاب من جَوفها والإخبار ببعض ما يكتمه الإنسان، فإن كان هذا دليلًا على حقيَّة القبور وصحة الاعتقاد فيها؛ فليكن دليلًا على حقيَّة الأصنام، وهذا هدمٌ للإسلام وتشييدٌ لأركان الأصنام) إذن القاعدة:

حصول المقصود لا يدل على صحة الطريقة، فالسارق يسرق ويحصل له مراده ولا يدل ذلك على أن السرقة صحيحة، وقد ذكر هذا السهسواني في كتابه (صيانة الإنسان).

فلذلك قد ينذر للأولياء ويدعوهم فيُستجاب له كما قال ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه (الاقتضاء) وغيره، لكنه من الابتلاء والامتحان من الله، ومن العلماء من يقول: تستجيب لهم الشياطين وتتلاعب بهم، فحصول المراد لا يدل على صحة الطريقة.

قوله: (**فإن قلتَ: هذا أمرٌ عَمَّ البلادَ، واجتمعت عليه سكان الأغوار والأنجاد، وطبَّق الأرض شرقًا وغربًا، ويَمنًا وشامًا، وجنوبًا وعَدَنًا، بحيث لا تجدُ بلدةً من بلاد الإسلام إلاَّ وفيها قبور ومشاهد وأحياء، يعتقدون فيها ويعظِّمونها وينذرون لها ...**) هذا يدل على انتشار الشرك.

قوله: (**بل هذه مساجد المسلمين غالبُها لا يخلو عن قبر أو قريب منه، أو مَشهد يقصده المصلُّون في أوقات الصلاة، يَصنعون فيه ما ذكِر أو بعض ما ذكر، ولا يَسَعُ عقلُ عاقل أنَّ هذا منكرٌ يبلُغُ إلى ما ذكرتَ مِن الشناعة، ويَسكتُ عليه علماءُ الإسلام الذين ثبَتت لهم الوَطأة في جميع جهات الدنيا ...**).

يريد أن يقول: إن الشرك عمّ وقد سكت العلماء عن ذلك؟ فإذن هذا يدل على أنه ليس شركًا وأنه يجوز. ثم أجاب عليه بأن من العلماء من أنكر وأن منهم من سكت خوفًا من السلطان، ولا يُلام على ذلك فهو لا يستطيع ومعذور، وأجاب بأن مثل هذا لا يُعد إجماعًا ولا يمكن أن يُحكى الإجماع في هذه العصور المتأخرة.

قوله: (**ولنضْرِبْ لك مثلًا مِن ذلك؛ وهي هذه المكُوسُ المسمَّاة بالمجابي، المعلوم مِن ضَرورة الدِّين تَحريمُها، قد مَلأَت الدِّيارَ والبقاع، وصارت أمرًا مأنوسًا، لا يلج إنكارُها إلى سَمع مِن**

الأسماع، وقد امتدَّت أيدي المكَّاسين في أشرف البقاع، في مكة أمِّ القرى، يَقبضون مِن القاصدين لأداء فَريضة الإسلام، ويلقون في البلد الحرام كلَّ فِعل حرام، وسُكَّانها مِن فُضلاء الأنام، والعلماءُ والحكَّامُ ساكتون على الإنكار، مُعرضون عن الإيراد والإصدار، أَفيَكون السكوتُ من العلماء، بل من العالم دليلًا على حِلِّ أخذها وإحرازها؟ هذا لا يقولُه مَن له أدنى إدراك).

فهذه المكوس ابتُلي بها المسلمون ويُفرض عليهم وقد يسكت كثير من العلماء لأنه لا يستطيع أن يُنكرها ويخشى على نفسه في إنكارها، وإذا كان أبو هريرة -رضي الله عنه- يقول: بثت فيكم وعاءً ولو بثت الآخر لقُطع هذا. وأشار إلى بلعومه، فهو لم يبثه خوفًا على نفسه -رضي الله عنه- كما أخرجه البخاري، فكيف بغيره؟

ويريد بالمكوس هنا ما يسمى اليوم بالضرائب، وهي مكوس وقد عمت وطمت في بلاد العالم الإسلامي منذ القدم، ومن شدة إثمها أن النبي -صلى الله عليه وسلم- في صحيح مسلم لما ذكر الزانية قال: «لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له» وهذا من شدة هذه المكوس.

وينبغي أن يُعلم أنه في الاستعمال الشرعي لا فرق بين الضرائب والرسوم، وإنما هذا في الاستعمال الغربي، فعند الغرب إذا قدمت الدولة خدمة وأخذت مالًا مقابل هذه الخدمة فتسمى رسومًا، أما إذا أخذت مالًا بلا خدمة فتسمى ضريبة، أما في الإسلام فبيت مال المسلمين المفترض أن يُقدم للمسلمين كل ما ينفعهم مما يستطيعه بيت مال المسلمين سواء فيه خدمة أو ليس فيه خدمة، والجميع يسمى ضريبة، وقد سرى إلى بعض فقهاء العصر فالتبس عليه الأمر، والصواب في الإسلام أن الجميع يسمى ضريبة، فإذا استطاع بيت مال المسلمين أن يُقدم هذه الخدمة فليقدمها للمسلمين، لأن ولي الأمر مؤتمن على بيت مال المسلمين، فإذا كان مستطيعًا ولا يضره فيقدمها وإذا لم يستطع فلا يقدمها لهم وهم يقدموها لأنفسهم، فإن أرادوا طريقًا معبدًا يعبدوه لأنفسهم

وهو لا يستطيع، ولا يجوز له أن يُعبد الطريق فيُلزمهم بدفع المال؛ لأنه مالهم والأموال محرمة وهذا من حيث التأصيل العام، والمسألة لها بعض التفصيلات، ويسميها العلماء في كتب الفقه بالكُلف السلطانية، وبأسماء نحوها.

قوله: (**بل أضرب لك مثلا آخر؛ هذا حَرَمُ الله الذي هو أفضلُ بقاع الدنيا بالاتفاق وإجماع العلماء، أحدَث فيه بعضُ ملوك الشراكسة الجهلة الضُّلال هذه المقامات الأربعة، التي فرَّقت عبادات العِباد، واشتملت على ما لا يُحصيه إلاَّ الله عز وجل من الفساد، وفرَّقت عبادات المسلمين، وصيَّرتهم كالمِلَلِ المختلفة في الدِّين، بدعةٌ قرَّت بها عينُ إبليس اللعين، وصيَّرت المسلمين ضحكةَ الشياطين**).

يقصد المحاريب الأربعة، فقد كان يوجد في الحرم المكي أربعة محاريب، محراب للحنفية ويصلي به إمامهم، ثم محراب للمالكية ثم الشافعية ثم الحنابلة، ولم يُقض على هذه المحاريب إلا لما جاءت هذه الدولة المباركة الدولة السعودية.

والله إن هذه الدولة السعودية المباركة لها فضل على العالمين لا يعلمه إلا رب العالمين، فإلى اليوم لولا الله ثم هذه الدولة ما رأيت التوحيد يُشرق ويُغرب، والله لجهلنا نحن التوحيد إلا أن يُعاملنا الله برحمته، فمنذ الدولة السعودية الأولى إلى الثالثة وهي تنصر التوحيد، ومن بركتها هذا الشرح، فلا يستطيع أحد أن يُلقي مثله في الدول الصوفية ويجد مضايقة بل يُسجن ويُعاقب، بل بعض الحكام عنده أمران لا يقبل الشفاعة فيهما، الأول/ الرشوة، والثاني/ الوهابية، فمن كان وهابيًا فلا يقبل الشفاعة فيه، وهذه الدولة يصدع حكامها بالتوحيد إلى اليوم .

قال -رحمه الله تعالى-:

فإن قلتَ: يَلزمُ مِن هذا أنَّ الأمَّة قد اجتمعت على ضلالة، حيث سكتت عن إنكارِها لأعظم جهالة.

قلتُ: حقيقةُ الإجماع اتفاقُ مجتهدي أمَّة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر بعد عصره، وفقهاءُ المذاهب الأربعة يُحيلون الاجتهاد من بعد الأربعة، وإن كان هذا قولًا باطلًا وكلامًا لا يقوله إلاَّ مَن كان للحقائق جاهلًا، فعلى زعمهم لا إجماع أبدًا مِن بعد الأئمة الأربعة، فلا يرد السؤال؛ فإنَّ هذا الابتداعَ والفتنةَ بالقبور لم يكن على عهد أئمَّة المذاهب الأربعة، وعلى ما نحققه فالإجماع وقوعه محال.

فإنَّ الأمَّة المحمدية قد ملأت الآفاق، وصارت في كلِّ أرض وتحت كلِّ نجم، فعلماؤُها المحقِّقون لا ينحصرون، ولا يَتِمُّ لأحد معرفة أحوالهم، فمَن ادَّعى الإجماعَ بعد انتشار الدِّين وكثرة علماء المسلمين فإنَّها دعوى كاذبة، كما قاله أئمَّة التحقيق.

ثمَّ لو فُرض أنَّهم عَلِمُوا بالمنكر وما أنكروه، بل سكتوا عن إنكاره، لَمَا دلَّ سكوتُهم على جوازه؛ فإنَّه قد عُلِم من قواعد الشريعة أنَّ وظائفَ الإنكار ثلاثةٌ: أوَّلها: الإنكارُ باليد، وذلك بتغيير المنكر وإزالته.

ثانيها: الإنكارُ باللسان مع عدم استطاعة التغيير باليد.

ثالثها: الإنكارُ بالقلب عند عدم استطاعة التغيير باليد واللسان.

فإن انتفى أحدُها لم ينتفِ الآخر، ومثاله: مُرورُ فرد من أفراد علماء الدِّين بأحد المكَّاسين وهو يأخذ أموالَ المظلومين، فهذا الفردُ مِن علماء الدِّين لا يستطيع التغييرَ على هذا الذي يأخذ أموالَ المساكين باليد ولا باللسان؛ لأنَّه إنَّما يكون سخريةً لأهل العصيان، فانتفى شرطُ الإنكار بالوظيفتين، ولَم يبق إلاَّ الإنكارُ بالقلب الذي هو أضعفُ الإيمان، فيجب على مَن رأى ذلك العالِمَ ساكتًا عن الإنكار مع مشاهدة ما يأخذه ذلك الجبَّار، أن يعتقدَ أنَّه تعذَّر عليه الإنكارُ باليد واللسان، وأنَّه قد أنكر بقلبه.

فإنَّ حُسنَ الظنِّ بالمسلمين أهلِ الدِّين واجبٌ، والتأويل لهم ما أمْكَنَ ضَربَةُ لازب، فالداخلون إلى الحَرم الشريف، والمشاهدون لتلك الأبنية الشيطانية التي فرَّقت شملَ الدِّين، وشتَّتَت صلوات المسلمين معذورون عن الإنكار إلاَّ بالقلب، كالمازِّين على المكَّاسين وعلى القبوريِّين.

ومِن هنا يُعلم اختلال ما استمرَّ عند أئمَّة الاستدلال مِن قولهم في بعض ما يستدلُّون عليه بالإجماع: إنَّه وقع ولَم يُنكر، فكان إجماعًا.

ووجهُ اختلالِه أنَّ قولَهم: (ولَم يُنكَر) رجمٌ بالغيب؛ فإنَّه قد يكون أنكرته قلوبٌ كثيرة تعذَّر عليها الإنكارُ باليد واللسان، وأنت تشاهد في زمانك أنَّه كم مِن أمر يَقع لا تنكره بلسانك ولا بيدك، وأنت مُنكرٌ له بقلبك، ويقول الجاهلُ إذا رآك تشاهده: سكت فلانٌ عن الإنكار، يقوله إما لائمًا أو مُتَأسِّيًا بسكوته، فالسكوتُ لا يستدلُّ به عارف، وكذا يُعلم اختلالُ قولهم في الاستدلال: (فعلَ فلان كذا، وسكت الباقون فكان إجماعًا)، مُختلًا من جهتين: الأولى: دعوى أنَّ سكوتَ الباقين تقريرٌ لفعل فلان؛ لِمَا عرفتَ مِن عدم دلالة السكوت على التقرير.

الثانية: قولهم: (فكان إجماعًا) ؛ فإنَّ الإجماعَ اتفاقُ مجتهدي أمَّة محمد صلى الله عليه وسلم، والساكتُ لا يُنسب إليه وِفاق ولا خلاف، حتَّى يُعْرِبَ عنه لسانُه.

قال بعض الملوك ـ وقد أثنى الحاضرون على شخص من عمَّاله وفيهم رجل ساكت ـ ما لَك لا تقول كما يقولون؟ فقال: إن تكلَّمتُ خالفتهم.

فما كلُّ سكوت رضًى؛ فإنَّ هذه منكراتٌ أسَّسَها مَن بيده السيفُ والسِّنان، ودماءُ العباد وأموالهم تحت لسانه وقلمه، وأعراضهم تحت قوله وكلمه، فكيف يَقوى فردٌ من الأفراد على دفعه عمَّا أراد؟

فإنَّ هذه القِبابَ والمشاهدَ التي صارت أعظمَ ذريعة إلى الشرك والإلحاد، وأكبرَ وسيلة إلى هدم الإسلام وخراب بنيانه، غالبُ، بل كلُّ مَن يَعمُرُها هم الملوكُ والسلاطينُ والرؤساء والولاةُ، إمَّا على قريب لهم أو على مَن يُحسنون الظنَّ فيه، مِن فاضل أو عالِم أو صوفيٍّ أو فقير أو شيخ أو كبير، ويزورُه الناسُ الذين يعرفونه زيارة الأموات، مِن دون توسُّل به ولا هَتف باسمه، بل يَدْعون له ويستغفرون، حتَّى ينقرِضَ مَن يَعرفه أو أكثرُهم، فيأتي مَن بعدهم فيجد قبرًا قد شيد عليه البناءُ، وسُرِجَت عليه الشموعُ، وفُرِشَ بالفراش الفاخر، وأُرْخِيَت عليه الستورُ، وأُلْقِيَت عليه الأورادُ والزهور، فيعتقد أنَّ ذلك لنفع أو لدفع ضر، ويأتيه السَّدَنة يكذبون على الميِّت بأنَّه فعلَ وفعل، وأنزل بفلان الضَّرَرَ، وبفلان النفع، حتى يَغرسُوا في جِبلَّتِه كلَّ باطل، ولهذا الأمر ثبت في الأحاديث النبوية اللَّعنُ على مَن أَسْرَجَ على القبور، وكتب عليها وبنى عليها، وأحاديثُ ذلك واسعةٌ معروفة، فإنَّ ذلك في نفسه منهي عنه، ثم هو ذريعةٌ إلى مفسدة عظيمة.

قوله: (فإن قلتَ: يَلزمُ مِن هذا أنَّ الأمَّة قد اجتمعت على ضلالة، حيث سكتت عن إنكارِها لأعظم جهالة.

قلتُ: حقيقةُ الإجماع اتفاقُ مجتهدي أمَّة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر بعد عصره، وفقهاءُ المذاهب الأربعة يُحيلون الاجتهاد من بعد الأربعة، وإن كان هذا قولًا باطلًا وكلامًا لا يقوله إلاَّ مَن كان للحقائق جاهلًا، فعلى زعمهم لا إجماع أبدًا مِن بعد الأئمة الأربعة، فلا يرد السؤال؛ فإنَّ هذا الابتداعَ والفتنةَ بالقبور لم يكن على عهد أئمَّة المذاهب الأربعة، وعلى ما نحققه فالإجماع وقوعه محال).

يعني هو يُلزمهم بقولهم وإلا هو لا يوافقهم.

قوله: (وعلى ما نحققه فالإجماع وقوعه محال فإنَّ الأمَّة المحمدية قد ملأت الآفاق، وصارت في كلِّ أرض وتحت كلِّ نجم ...) وهذا فيه نظر، فإنه قد شدد وسيأتي أنه لا يرى الإجماع السكوتي، وهذا ليس محل البحث لكن ليُعلم أن من يُنكر الإجماع السكوتي فإنه يُنكر الإجماع كله، فلا يوجد إلا الإجماع السكوتي كما بيَّن هذا الجصاص في كتابه (أحكام القرآن) في الجزء المتعلق بأصول الفقه، فقال: الذي يُنكر الإجماع السكوتي نتيجته أنه لا يوجد إجماع، فإنه لا يوجد إجماع نطقي، وفي كلام ابن قدامة أننا لو أردنا أن نُثبت وجوب الصلاة ما استطعنا أن نُثبتها عن كل صحابي، فضلًا عن غيرها، وإنما حقيقة الإجماع أن تتكلم طائفة ويسكت الآخرون، فمن ينكر الإجماع السكوتي حقيقة قوله أنه لا يوجد في الدنيا إجماع لا قبل ولا بعد.

أما ما قاله هنا من أن الإجماع لا يُتصور في هذه العصور فقد صدق -رحمه الله تعالى- لكن هذا شيء وإنكار الإجماع السكوتي شيء آخر.

قوله: (ثمَّ لو فُرض أنَّهم عَلِمُوا بالمنكر وما أنكروه، بل سكتوا عن إنكاره، لَمَا دلَّ سكوتُهم على جوازه؛ فإنَّه قد عُلِم من قواعد الشريعة أنَّ وظائفَ الإنكار ثلاثةٌ: أوَّلها: الإنكارُ باليد، وذلك بتغيير المنكر وإزالته) يؤكد أن الإجماع السكوتي ليس إجماعًا وأن سكوتهم لا يعد إجماعًا.

قوله: (فما كلُّ سكوت رضًى؛ فإنَّ هذه منكراتٌ أسَّسَها مَن بيده السيفُ والسِّنان، ودماءُ العباد وأموالهم تحت لسانه وقلمه، وأعراضهم تحت قوله وكلمه، فكيف يَقوى فردٌ من الأفراد على دفعه عمَّا أراد؟) صدق -رحمه الله تعالى- وهذه المنكرات قد يأتي بها السلطان وبيده القوة، فماذا يفعل أهل العلم تجاهه؟

قوله: (ولهذا الأمر ثبت في الأحاديث النبوية اللَّعنُ على مَن أَسْرَجَ على القبور، وكتب عليها وبنى عليها، وأحاديثُ ذلك واسعةٌ معروفة) أما اللعن على من كتب عليها وبنى عليه فلا يوجد حديث صحيح، وإنما نهى أن يُجصص القبر وأن يُبنى عليه وأن يُقعد عليه. أخرجه مسلم من حديث جابر، أما السروج فقد جاء فيها الحديث المعروف المتنازع في صحته. إلا أن إسراج المقابر محرم إجماعًا، حكاه ابن تيمية -رحمه الله تعالى- مع الخلاف في صحة الحديث.

قال -رحمه الله تعالى-:

فإن قلتَ: هذا قبرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عُمّرت عليه قُبَّة عظيمةٌ أُنفقت فيها الأموال.

قلتُ: هذا جهلٌ عظيم بحقيقة الحال، فإنَّ هذه القبَّة ليس بناؤها منه صلى الله عليه وسلم، ولا من أصحابه، ولا مِن تابعيهم، ولا تابعي التابعين، ولا مِن علماء أمَّته وأئمَّة مِلَّتِه، بل هذه القبَّة المعمولةُ على قبره صلى الله عليه وسلم مِن أبنية بعض مُلوك مصر المتأخرين، وهو قَلاَوُون الصالحي المعروف بالملك المنصور، في سنة ثمان وسبعين وستمائة، ذكره في (تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة)، فهذه أمورٌ دولية لا دليلية، يتبع فيها الآخرُ الأول.

وهذا آخرُ ما أردناه مِمَّا أوردناه لَمَّا عمَّت البلوى، واتُّبعت الأهواء وأعرض العلماء عن النكير، الذي يجب عليهم، ومالوا إلى ما مالت العامَّة إليه، وصارَ المنكرُ معروفًا والمعروف منكرًا، ولَم نجد من الأعيان ناهيًا عن ذلك ولا زاجرًا.

فإن قلتَ: قد يتَّفق للأحياء أو للأموات اتصالُ جماعة بهم، يفعلون خَوَارقَ من الأفعال يتَسمّون بالمجاذيب، فما حكم ما يأتون به من تلك الأمور؟ فإنَّها مِمَّا جُبلَت القلوب إلى الاعتقاد بها.

قلتُ: أما المتسمُّون بالمجاذيب الذين يلوكون لفظ الجلالة بأفواههم، ويقولونها بألسنتهم، ويخرجونها عن لفظها العربي، فهم مِن أجناد إبليس اللعين، ومِن أعظم حمر الكون الذين ألبستهم الشياطين حُلَل التلبيس والتزيين، فإنَّ إطلاقَ لفظ الجلالة منفردًا عن إخبار عنها بقولهم (الله الله) ليس بكلام ولا توحيد، وإنَّما هو تلاعبٌ بهذا اللفظ الشريف، بإخراجه عن لفظه العربيِّ، ثم

إخلاؤه عن معنى من المعاني، ولو أنَّ رجلًا عظيمًا صالحًا يُسَمَّى بزيد وصار جماعةٌ يقولون (زيد زيد) لَعَدَّ ذلك استهزاءً وإهانةً وسُخرية، ولا سيما إذا زادوا إلى ذلك تحريفَ اللفظ.

ثم انظر هل أتى في لفظةٍ من الكتاب والسنة ذكرُ الجلالة بانفرادها وتكريرها؟ أو الذي في الكتاب والسنة هو طلب الذكر والتسبيح والتوحيد والتهليل.

وهذه أذكار رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأدعيته وأدعية آله وأصحابه خالية عن هذا الشهيق والنهيق والنعيق الذي اعتمده من هو عن الله وعن هدي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسمته ودله في مكان سحيق.

ثم قد يُضيفون إلى الجلالة الشريفة أسماءَ جماعة من الموتى، مثل (ابن علوان) و (أحمد بن الحسين) و (عبد القادر) و (العيدروس)، بل قد انتهى الحالُ إلى أنَّهم يفرُّون إلى أهل القبور من الظلم والجور، كعلي رومان وعلي الأحمر، وأشباههما، وقد صان الله سبحانه وتعالى رسولَه صلى الله عليه وسلم وأهل الكساء وأعيانَ الصحابة عن إدخالهم في أفواه هؤلاء الجهلة الضُّلاَّل، فيجمعون أنواعًا من الجهل والشرك والكفر.

فإن قلتَ: إنَّه قد يتفق مِن هؤلاء الذين يلوكون لفظ الجلالة، ويضيفون إليها عمل أهل الخلاعة والبطالة، خوارق عادات وأمور تُظنُّ كرامات، كطعن أنفسهم بالآلات الحادة، وحملهم لِمثل الحَنَش والحيَّة والعقرب، وأكلهم النَّار، ومسِّهم إياها بالأيدي، وتقلُّبهم فيها بالأجسام.

قلتُ: هذه أحوالٌ شيطانيَّة، وإنَّك لَمُلَبَّسٌ عليك أن ظننتَها كرامات للأموات، أو حسنات للأحياء؛ لَمَّا هَتفَ هذا الضال بأسمائهم، وجعلهم أندادًا وشركاءَ لله تعالى في الخلق والأمر، فهؤلاء الموتى أنت تفرض أنَّهم أولياء الله تعالى.

فهل يَرضَى وليُّ الله أن يجعلَه المجذوبُ أو السالكُ شريكًا له تعالى وندًّا؟ إن زعمتَ ذلك فقد جئت شيئًا إدًّا، وصيَّرتَ هؤلاء الأموات مشركين، وأخرجتهم ـ وحاشاهم عن ذلك ـ عن دائرة الإسلام والدِّين، حيث جعلتهم أندادًا لله، راضين فرحين، وزعمتَ أنَّ هذه كرامات لهؤلاء المجاذيب الضُّلاَّل المشركين، التابعين لكلِّ باطل، المنغمسين في بحار الرذائل، الذين لا يَسجدون لله سجدة، ولا يذكرون الله وحده.

فإن زعمتَ هذا، فقد أثبتَّ الكرامات للمشركين الكافرين وللمجانين، وهدمتَ بذلك ضوابطَ الإسلام وقواعد الدِّين المبين والشرع المتين.

وإذا عرفتَ بطلان هَذين الأمرين علمتَ أنَّ هذه أحوالٌ شيطانيةٌ، وأفعالٌ طاغوتيَّةٌ، وأعمالٌ إبليسيَّة، يفعلها الشياطين لإخوانهم مِن هؤلاء الضالِّين، معاونةً من الفريقين على إغواءِ العباد. وقد ثبتَ في الأحاديث أنَّ الشياطينَ والجانَّ يتشكَّلون بأشكال الحيَّة والثعبان، وهذا أمرٌ مقطوعٌ بوقوعه، فهم الثعابين التي يُشاهدها الإنسانُ في أيدي المجاذيب، وقد يكون ذلك مِن باب السِّحر وهو أنواع، وتعلُّمُه ليس بالعسير، بل بابُه الأعظمُ هو الكفرُ بالله وإهانةُ ما عظَّمه الله، مِن جعل مُصحَف في كَنيف ونحوه.

فلا يَغتَرَّ مَن يشاهدُ ما يَعظُمُ في عينيه من أحوال المجاذيب من الأمور التي يراها خوارق، فإنَّ للسِّحرِ تأثيرًا عظيمًا في الأفعال، وهكذا الذين يقلبون الأعيانَ بالأسحار وغيرها، وقد ملأَ سَحَرَةُ فرعون الوادي بالثعابين والحيات، حتى أَوْجَسَ في نفسه خِيفَةً موسى عليه السلام، وقد وصفه اللهُ بأنَّه سِحرٌ عظيمٌ، والسِّحرُ يَفعَلُ أعظمَ من هذا؛ فإنَّه قد ذكرَ ابنُ بَطوطة وغيرُه أنَّه شاهد في بلاد الهند قومًا توقَدُ لهم النارُ العظيمةُ، فيلبسون الثيابَ الرقيقة، ويخوضون في تلك النار، ويخرجون وثيابُهم كأنَّها لَم يَمسَّها شيءٌ.

بل ذكر أنَّه رأى إنسانًا عند بعض ملوك الهند أتى بوَلَدَيْن معه، ثم قَطَعَهُما عضوًا عضوًا، ثمَّ رَمَى بكلِّ عُضوٍ إلى جهة فِرَقًا، حتى لَم يرَ أحدٌ شيئًا من تلك الأعضاء، ثمَّ صاح وبكى، فلم يَشعر الحاضرون إلاَّ وقد نزل كلُّ عضوٍ على انفراده، وانضمَّ إلى الآخر، حتى قام كلُّ واحد منهما على عادته حيًّا سَوِيًّا، ذكر هذا في رحلته، وهي رحلة بَسيطة وقد اختُصِرَت، طالعتُها بمكة عام ست وثلاثين ومائة وألف، وأملاها علينا العلامةُ مفتي الحنفية في المدينة، السيد محمد بن أسعد رحمه الله.

وفي الأغاني لأبي الفَرَج الأصفهاني بسنده: أنَّ ساحرًا كان عند الوليد بن عقبة، فجعل يَدخُلُ في جَوف بقرة ويخرج، فرآه جندب رضي الله عنه، فذهب إلى بيته فاشتمل على سيفه، فلما دخل الساحرُ في البقرة، قال جندب: أتأتون السِّحر وأنتم تبصرون، ثمَّ ضرب وسط البقرة، فقطعها، وقطع الساحرَ معها، فانذعر الناسُ، فحَبَسَه الوليدُ، وكتب بذلك إلى عثمان رضي الله عنه، وكان على السجن رجل نصراني، فلمَّا رأى جندبًا يقوم الليلَ ويصبحُ صائمًا، قال النصراني: والله إنَّ قومًا هذا شرُّهم لَقَوْمُ صِدق، فوَكَّلَ بالسِّجن رجلًا، ودخل الكوفةَ فسأل عن أفضل أهلها، فقالوا: الأشعث بنُ قيس، فاستضافه فرأى أبا محمد يعني الأشعث ينام الليلَ ويصبح فيدعو بغدائه، فخرج مِن عنده وسأل: أيُّ أهل الكوفة أفضل؟ فقالوا: جَرير بن عبد الله، فوجده ينام، ثم يصبح فيدعو بغدائه. فاستقبل القبلةَ فقال: رَبِّي رَبُّ جُندُب، وديني دينُ جندب، وأَسْلَمَ. وأخرجها البيهقي في السنن الكبرى بمغايرة في القصة، فذكر بسنده إلى أبي الأسود: "أنَّ الوليد بنَ عقبة كان في العراق يلعب بين يديه ساحر، فكان يضرب رأسَ الرجل ثم يصيح به، فيقوم صارخًا، فيَرُدُّ إليه رأسَه، فقال الناس: سبحان الله! يُحيي الموتى! ورآه رجلٌ من صالحي المهاجرين، فلمَّا كان مِن الغَدِ اشتمل على سيفه، فذهب يلعب لعبَه ذلك، فاخترط الرَّجل سيفَه فضرب عنقه، وقال: إن كان صادقًا فليحي نفسَه! فأمر به الوليد دينارًا صاحبَ السجن فسجَنَه".

بل أعجبُ من هذا ما أخرجه الحافظ البيهقي بإسناده في قصة طويلة، وفيها: "أنَّ امرأةً تعلَّمت السِّحرَ مِن المَلَكَيْن ببابل هاروت وماروت، وأنَّها أخذت قمحًا، فقالت له بعد أن ألقته: [اطلع، فطلع، فقالت: أحقل، فأحقل، ثمَّ تركته، ثم قالت إيبَس، فيبس، ثم قالت له: اطحن، فأطحن]، ثمَّ قالت له: اختبز فاختبز، وكانت لا تريد شيئا إلاَّ كان".

والأحوال الشيطانيةُ لا تنحصر، وكفى بما يأتي به الدَّجَّال، والمعيار اتِّباع الكتاب والسنة ومخالفتهما.

انتهى ما أوردناه ولله الحمد أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، كلَّما ذكره الذاكرون، وغَفَلَ عن ذكره الغافلون.

قوله: (بل هذه القبَّة المعمولةُ على قبره صلى الله عليه وسلم مِن أبنية بعض مُلوك مصر المتأخرين، وهو قَلاَوُون الصالحي المعروف بالملك المنصور، في سنة ثمان وسبعين وستمائة، ذكره في (تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة)، فهذه أمورٌ دولية لا دليلية، يتبع فيها الآخرُ الأول).

وقوله: **هذه أمور دولية لا دليلية** ... قاعدة جيدة.

والمشكلة أنه قد يغلب حكام ليسوا أهل توحيد وسنة فيُلزمون الناس بالبدع، أو عن طريق العوام، فهذه العوام لم تقف على أن تُبنى على مسجد النبي -صلى الله عليه وسلم- بل انتشرت في مساجد أهل السنة في هذه البلاد، مع أنها ممنوعة من الوزارة ويأتي فيها منع ومع ذلك يأبى العوام إلا أن يبنوها، فالعوام هم أصحاب المال فإذا غلبوا بعواطفهم وشجعتهم نساؤهم فإنهم يفسدون

إفسادًا كبيرًا، فالنساء لها ضرر كبير في هذا كما ذكره ابن تيمية في (الاقتضاء) وكما في (مجموع الفتاوى).

فكثير من العوام يبني وينافس غيره، والآخر ينافسه في الزخرفة وفي تجميل المساجد، وهذا كله منكر وعلى خلاف شريعة محمد بن عبد الله -صلى الله عليه وسلم- لكن العامي غلب بماله والسلطان غلب بقوته وسلطانه، والعالم ليس في يده أن يواجه هذا ولا هذا إلا أن يُنصر بالسلطان، وهذا الذي حصل مع شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب فقد نُصر بالسلطان فاعتزت هذه الدولة، أسأل الله أن يزيدها وأن يقويها وأن يعم ذلك في بلاد المسلمين أجمعين.

قوله: **(قلتُ: أما المتسمُّون بالمجاذيب الذين يلوكون لفظ الجلالة بأفواههم)** تقدم ذكر المجاذيب عند الصوفية، وهم يقولون: جذبه الحق بلا كلفة ولا عبادة، فهو لا يتعبد الله بل يعصي الله لكنه جُذب إلى الحق.

قوله: **(قلتُ: أما المتسمُّون بالمجاذيب الذين يلوكون لفظ الجلالة بأفواههم، ويقولونها بألسنتهم، ويخرجونها عن لفظها العربي، فهم مِن أجناد إبليس اللعين، ومِن أعظم حمر الكون الذين ألبستهم الشياطين حُلَل التلبيس والتزيين، فإنَّ إطلاقَ لفظ الجلالة منفردًا عن إخبار عنها بقولهم (الله الله) ليس بكلام ولا توحيد، وإنَّما هو تلاعبٌ بهذا اللفظ الشريف)**.

وهذه شجاعة من الصنعاني -رحمه الله تعالى- وهو يقول هذا وليس وراءه سلطان، ومثله الشوكاني فقد كان شجاعًا وقام بإنكار أمور كثيرة وهو ليس معه أحد، حتى إنه كان على الكرسي فقامت فتنة فدخل الناس يريدون ضربه فنفر طلابه ولم يبق إلا هو واستمر شارحًا للدرس،

فصارت العاقبة له، وكم عالمًا عاصر الشوكاني في اليمن وليس له ذكر إلا الشوكاني ومثله الصنعاني؟

فالمقصود أن الله وفقه بهذه الشجاعة وكثيرون لا يجسرون أن يتكلموا بهذا بل قد يُسهلون مع العامة، وقد حصل بين ابن الصلاح والعز ابن عبد السلام خلاف في صلاة الرغائب، وكان ابن الصلاح يُنكرها ثم حصل ما حصل له فشارك العامة فيها، فصُعب عليه إنكارها، فسهَّل منها، فرد عليه العز بن عبد السلام وقال: الذي جعلك تُصر عليها أنك شاركت العامة، فأبت نفسك أن تُبيِّن خطأ فعلك وإنما أردت إرضاء العامة.

وذكر الفاكهاني عن دحية الكلبي -مع أنه عالم- أنه أفتى بجواز المولد لأنه قد أخذ من السلطان دراهم، فقد يكون وافقته حاجة ففُتن، لذلك المعصوم من عصمه الله، أسأل الله أن يثبتنا وإياكم يا رب العالمين.

قوله: (**فإنَّ إطلاقَ لفظ الجلالة منفردًا عن إخبار عنها بقولهم (الله الله) ليس بكلام ولا توحيد، وإنَّما هو تلاعبٌ بهذا اللفظ الشريف**) فأنكر عليهم هذا لأنه لفظ مفرد، وهذا لا يسمى ذكرًا، فأقل الكلام لفظان، إما اسمان أو اسم وفعل، أما قولهم: (الله الله) فلا يسمى ذكرًا وإنما لفظ مفرد، ولا تعرف العرب شيئًا يُكرر فيه لفظ مفرد.

قوله: (**ثم انظر هل أتى في لفظةٍ من الكتاب والسنة ذكرُ الجلالة بانفرادها وتكريرها؟ أو الذي في الكتاب والسنة هو طلب الذكر والتسبيح والتوحيد والتهليل**) فإذا لم يكن كذلك فإنه بدعة لأنه لا دليل عليه.

قوله: (وقد صان الله سبحانه وتعالى رسولَه صلى الله عليه وسلم وأهل الكساء وأعيانَ الصحابة عن إدخالهم في أفواه هؤلاء الجهلة الضُّلاَّل) أهل الكساء: هم الذين جمعهم في حديث علي -رضي الله عنه- تحت غطاء واحد، علي وفاطمة والحسن والحسين -رضي الله عنهم- وهو في أرض زيدية وعندهم غلو في آل البيت.

قوله: (قلتُ: هذه أحوالٌ شيطانيَّة، وإنَّك لَمُلَبَّسٌ عليك أن ظننتَها كرامات للأموات، أو حسنات للأحياء؛ لَمَّا هَتفَ هذا الضال بأسمائهم، وجعلهم أندادًا وشركاءَ لله تعالى في الخلق والأمر، فهؤلاء الموتى أنت تفرض أنَّهم أولياء الله تعالى) يعني أن خوارق العادات تجري على يد النبي والصالحين والكاذبين، وما يجري على يد النبي تسمى آية، وعلى أيدي الصالحين تسمى كرامة، وعلى أيدي الكاذبين من السحرة والمشعوذين تسمى أحوالًا شيطانية.

والفرق بينها: أما النبي فلا يستطيع أحد أن يدعي النبوة الآن، لكن الفرق بين الكرامات والأحوال الشيطانية حال الرجل، فإن كان مستقيمًا في نفسه ولا يدعو إلا إلى خير فهذه كرامة، وإن كان خلاف ذلك فهذه أحوال شيطانية، لذلك يقول ابن تيمية: وأعظم الكرامة الاستقامة.

لذا لا يستطيع الصوفية أن يتمسكوا بخوارق العادات في الدعوة إلى شركهم وبدعهم، لأنهم يقولون: إن صاحبنا وعالمنا وإمامنا كثير الكرامات، فتقول: كان ماذا؟ هل معنى كونه كثير الكرامات أن تدعوه من دون الله؟ أو أن تعتقدوا أنه يعلم الغيب؟ فإن قالوا: نعم. فهم مخطئون، وإن أقرهم فليس صالحًا. فإذن ليس لمبحث الكرامات مدخل للصوفية في الدعوة إلى تصوفهم وشركهم.

قوله: (... وهي رحلة بَسيطة وقد اختُصِرَت) بسيطة: أي طويلة، من البسط.

قوله: (**والأحوال الشيطانيةُ لا تنحصر، وكفى بما يأتي به الدَّجَّال، والمعيار اتِّباع الكتاب والسنة ومخالفتهما**) صدق، فالدجال أتى بالخوارق للعادات ثم ادعى الربوبية، فإذن وجود خوارق العادات لا تغر أهل السنة وإنما يُنظر إلى حال الرجل وإلى ما يدعو إليه.

أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يغفر للصنعاني، وأن يجزيه عن الإسلام والمسلمين خيرًا على هذه الرسالة وغيرها من كتبه النافعة، وأسأل الله أن يجعل هذا الشرح حجة لنا لا علينا وأن يتقبل منا وألا يكلنا إلى أنفسنا، وجزاكم الله خيرًا.